

المذاهب النحوية في ما لا يجتمعان في التراكيب اللغوية

أ.م.د عبد الخالق زغير عدل / جامعة واسط / كلية التربية / قسم اللغة العربية

المقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على نبيّ الهدى والرحمة محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين
أمّا بعد : فقد وجدت الكثير من الآراء والأقوال المتفقة والمختلفة ، في مؤلفات علماء اللغة العربية
القدامى والمتأخرين - وفي الغالب النحويون منهم - في مواضع الكلام على التراكيب اللغوية
ومسائلها عامة ، وجملة الكلام على وجه الخصوص . وتلك المواضع والمسائل كثيرة ومتفرقة في
الأبواب النحوية ، ومن الصعب أن يلمّ الباحث بها كلها . وقد بذلت جهداً كبيراً - وبعون الله تعالى -
من أجل الوقوف على أكثرها وأهمها، وبيان مذاهب أولئك العلماء فيها ، سواء أكانت تلك المذاهب
لبصريين أم لكوفيين أم لغيرهم ، أو كانت لجماعة أو أفراد متفقيين أو مختلفين مع هذا الفريق أو ذاك ،
في هذه المسألة أو تلك . وتلك المواضع والمسائل تدخل ضمن حكيم نحويين ، أحدهما : منع الجمع
بين شيئين في التركيب اللغوي وجملة الكلام، لأن أحدهما عوض من الآخر (أو ينوب عنه)، فلا يجمع
بين العوّض والمعوّض منه ، (أو البَدَل والمُبَدَل منه) ، أو لأن أحدهما مفسّر للآخر المضمّر، فلا يجمع
بين المفسّر (المذكور) والمفسّر (المضمّر)، أو لأن أحدهما يغني عن الآخر في أداء المعنى ، أي أنهما
مترادفان في وظيفة أداء المعنى المقصود . فإن كان هذان الشيطان حرفين فلا يجتمعان إلا بفواصل
بينهما على مذهب أكثرهم . والثاني : منع الجمع بين شيئين متضادين ، أي متناقضين معنى ، فلا
يُجمع بينهما لأن في الجمع بينهما في التركيب اللغوي وجملة الكلام ؛ تناقضاً وتنافياً يفسد المعنى
المقصود . كذلك منع الجمع بين حرفين متضادين ، أي متناقضين معنى ، فلا يجمع بينهما ، لفساد
المعنى المقصود أيضاً .

وسأتناول تلك المواضع والمسائل في مبحث واحد ، على وفق الترتيب الآتي (أولاً : العوّضُ
والمعوّضُ منه) أو (البَدَلُ والمُبَدَلُ منه) ، أتناول فيه مواضع ومسائل في أبواب : النداء ، والشرط ،
و(كان) الناقصة ، والقسم . و(ثانياً : المفسّر والمفسّر) أتناول فيه أيضاً مواضع ومسائل في أبواب :
الاشتغال ، والشرط ، ونعم وبئس وما جرى مجراهما . و(ثالثاً : شيئان لوظيفة واحدة أي يفيدان معنى
واحداً) ، أذكر فيه مواضع ومسائل لهذين الشيئين المترادفين منها : العلمية والنداء ، والعلمية والإضافة
، والعلمية و(أل)، والإضافة و(أل) ، والنداء و(أل) ، والنداء وضمير الخطاب . و(رابعاً : أداتان أو
حرفان يفيدان معنى واحداً ، بلا فاصل بينهما) ، أذكر فيه مواضع ومسائل لأداتين أو حرفين يفيدان

معنى واحداً ، منها : أداتا توكيد ، أو نفي ، أو استثناء ، أو تعديّة ، أو حرفاً جرّ ، أو عطف ، أو استفهام ، أو استقبال ، أو قسم . و(خامساً : شيئان متضادان أي متناقضان معنى) ، أذكر من مواضعه ومساائله : الإضافة والتنوين ، و(أل) والتنوين ، والحذف والتوكيد ، وفعللاً وظرفاً متناقضين زماناً ، وأفعال التفضيل (المضاف أو المقترن بآل) و(من) الجارة للمفضل عليه ، والنسبة والاسم المبهم (النكرة أو المعرفة المبهمة) ، والمعرفة والنكرة في النعت ، وإضافة العلم والنكرة ، وفعللاً محقق الوقوع و(إنّ) الشرطية . و(سادساً : حرفان متضادان أي متناقضان معنى) ، أذكر من مواضعه ومساائله : لام الابتداء وحرف النفي ، ولام الابتداء وإحدى أخوات (إنّ) ، وليت وسوف ، و(لن) وحرف التنفيس (السين أو سوف) ، و(ها) التنبيه ولام البعد في اسم الإشارة .

وسأعرض مذاهب أولئك العلماء ، وبخاصة النحويون منهم ، وأقوالهم وخلافاتهم ، جماعات أو أفراداً ، في هذا الموضوع أو ذاك ، أو في هذه المسألة أو تلك ، وأذكر أقوالهم في تخريج الشواهد الشعرية أو النثرية ، التي وردت في البحث ، وقد أرجح أحياناً هذا المذهب أو ذاك . أمل أنني أستوفي البحث في أكثر مواضع (ما لا يجتمعان في التراكيب اللغوية) ومساائلهما ، وأقدم فائدة للباحثين والدارسين في العربية ، هذه اللغة العظيمة التي شاعت الحكمة الإلهية أن تحفظها بأي الذكر الحكيم ، وتراث الشعر العربي الخالد ، ومؤلفات علماء العربية العظماء . وما الكمال إلّا لله وحده ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

مواضع (ما لا يجتمعان في التراكيب اللغوية) ، ومساائلهما ، ومذاهب النحويين فيهما :

أولاً/ العوضُ والمعوّضُ أو (البَدَلُ والمُبْدَلُ مِنْهُ) : مواضعهما ومساائلهما كثيرة، منها في أبواب :

أ - النداء : نحو قولهم : (اللَّهُمَّ) (١) . اختلف النحويون في الميم المشدّدة فيه ، فهي عوض من حرف النداء المحذوف ، أم بقية من جملة ؟ . فذهب جمهور البصريين إلى أن الميم عوض من حرف النداء (يا) المحذوف ، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء ، والأصل (يا الله) ، ودليلهم على ذلك أنهم لا يجمعون بينهما ، أي بين العوض والمعوّض منه إلّا في شذوذ أو ضرورة شعر . قال ابن مالك في الألفية :

والأكثرُ اللَّهُمَّ بالتعويضِ وشذَّ يا اللَّهُمَّ في قريضِ

ويلخص أبو البركات الأنباري أدلّة البصريين (الأنصاف - المسألة السابعة والأربعون) ، بقولهم : " إنما قلنا ذلك ، لأننا أجمعنا أنّ الأصل : يا الله ، إلّا أنّنا لمّا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ، ووجدنا الميم حرفين و(يا) حرفين . ويستفاد من قولك : (يا اللَّهُمَّ) ما يستفاد من قولك : (يا الله) ؛ دلّنا ذلك على أن الميم عوض من (يا) ، لأن العوض ما قام مقام المعوض ، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت (يا) ، فدلّ على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلّا في ضرورة الشعر " .

وذهب الكوفيون الى أن الميم في (اللهم) عوض من جملة محذوفة، وليست عوضاً من (يا) النداء المحذوفة، وأصل العبارة: (يا الله أُمَّتاً بَخِيرٍ)، وقال بعضهم: الأصل (يا الله آمناً بخير)؛ إلّا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة، كما قالوا: ها أَلُمُّم، فحذفوا الألف والهمزة تخفيفاً، وأدغموا الميم في الميم، فقالوا: (هَلُمُّم)، والحذف لطلب الخفة كثير في كلام العرب. ويجوز الكوفيون القول: (يا أَلْهُمُّم) في السعة، ولا يعدّ هذا في مذهبهم اجتماعاً للعوض والمعوض منه، واستدلوا بالسماع، كقول أمية بن أبي الصلت (وقيل لأبي خراش الهذلي):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمًا أَقُولُ: يَا أَلْهُمُّ يَا أَلْهُمَّا
وقول الآخر: غفرت أو عذبت يا أَلْهُمَّا

وقالوا: لو كانت الميم عوضاً من (يا)، لما جاز أن يجمع بينهما، لأن العوض والمعوض منه لا يجتمعان.

وردّ البصريون شواهد الكوفيين، بقولهم: إن ما استشهدوا به من شعر لا يعرف قائله، فلا تكون فيه حجة، وعلى أنه إن صحّ عن العرب فنقول: إنما جُمع بينهما لضرورة الشعر، وسهّل الجمع بينهما للضرورة، أن العوض في آخر الاسم والمعوض منه في أوله، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر. وذكر أبو البركات الأنباري في الإنصاف أهم الحجج التي تقوّي المذهب البصري، وتضعّف المذهب الكوفي، في مسألة (اللهم)، ولا يتسع هذا البحث لذكرها.

وفيما أرى أن المذهب البصري أقرب الى الصواب، لأنه يوافق القياس في نداء لفظ الجلالة، وبيتعد عن التناقض، أضف الى ذلك أن حذف الجملة حتى لا يبقى منها إلّا حرف واحد إخلال بها، ويندر في السماع حذف جملة وإبقاء حرف منها دليلاً عليها.

وفي النداء أيضاً قولهم: (يا أَبَتِ، يا أُمَّتِ) (٢)، وللنحويين فيه مذهبان: أحدهما، مذهب البصريين وطائفة من الكوفيين، وهو أن التاء عوض من ياء الإضافة (ياء المتكلم) المحذوفة، والأصل: يا أبي ويا أمّي، فحذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها، ثم دخلت التاء عوضاً منها، وهذه التاء تاء التأنيث، والدليل قلبها هاء في الوقف، نحو: يا أَبَهَ ويا أُمَّه. والآخر: مذهب أكثر الكوفيين، وهو أن تاء التأنيث هذه ليست عوضاً من ياء المتكلم، لأن الياء مقدّرة بعد التاء، أي ليست محذوفة، والمقدّر في حكم الملفوظ به، فكأنك قلت: يا أَبَتِي ويا أُمَّتِي. ولذا يجوز الكوفيون في السعة أن نقول: يا أَبَتِي ويا أُمَّتِي، ولا يعدّ هذا على مذهبهم جمعاً للعوض والمعوض منه، واستدلوا بشواهد قليلة منها قول الشاعر:

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلُ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

ويدلل البصريون على مذهبهم بوجهين : أحدهما ، إن التاء تقلب هاء في الوقف ، ولو كانت ياء الإضافة مقدرة بعدها لم يجز قلبها هاء ، لأنها حينئذ متوسطة والمتوسطة لا تقلب هاء . والآخر : إنه لو لم تكن التاء عوضاً من الياء لجاز أن يجمع بينهما ، فيقال : يا أبتى ويا أمّتي ، ولما لم يقولوا ذلك في السعة ، دلّ على أنها عوض وم عوض منه ، فامتنع اجتماعهما ، إلّا في ضرورة شعرية نادرة .

ب - الشرط : نحو قولهم : (أما زيدٌ فذاهبٌ) (٣). ذهب جمهور النحويين الى أن (أما) بالفتح والتشديد ، في هذه الجملة ونحوها حرف بسيط ، أي غير مركب من (إن) الشرطية و(ما) ، على قول بعض النحويين. وقالوا فيها : إنها حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، وفي الشرط تؤوّل بـ (مهما يكن من شيء)، أي أنها نائبة عن أداة شرط وفعل شرط . فأصل الجملة المذكورة : (زيدٌ ذاهبٌ) ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه منه عزيمة ، قلت : أما زيدٌ فذاهبٌ ، وبدخول (أما) يكون المعنى : مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ ، وهذا تفسير سيبويه . ومنه قوله تعالى : "وأما ثمودُ فهَدَيْنَاهُمْ" (فصلت ١٧). وعلى مذهب الجمهور لا يجوز الجمع بين البذل (أما) والمبدل منه (مهما يكن من شيء) .

وذهب جماعة من النحويين الى أن (أما) هذه لم تكن نائبة عن شرط وفعل شرط محذوفين ، وإنما هي حرف بمعنى (إن) ، حذف شرطها اختصاراً في الكلام ، وعوّض المحذوف بجزء مما في حيز الفاء . فأصل الجملة : أما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ ، حذف شرطها (يكن من شيء) ، وعوّض بـ (زيد) بعد إدخال الفاء على ما بعده ، لأنها جُعِلت واسطة بين المفردين أو الجملتين فلا يُبتدأ بها ، فصارت الجملة : أما زيدٌ فذاهبٌ ، فحصل الاختصار . وعلى مذهب المحققين من هذه الجماعة ، أن تقدير (أما) بـ (مهما) تمثيل ، وتحقيق أنها في معنى الشرط ، لا أن ذلك معناها .

وفي الشرط أيضاً قولهم : (افْعَلْ هذا إمّا لا) أو (إمّا لا فافْعَلْ هذا) (٤) : ذهب البصريون الى أن (إمّا) هذه مركبة من (إن) الشرطية ، زيدت عليها (ما) عوضاً من فعل الشرط المحذوف وما يتصل به ، وكثر هذا الحذف في كلامهم لكثرة استعمالهم إياه ، حتى صار الأصل مهجوراً ، والأصل في العبارة الأولى : (افْعَلْ هذا إن كنتَ لا تفْعَلْ غيرَه) ، وفي الثانية : (إن كنتَ لا تفْعَلْ غيرَه فافْعَلْ هذا) . فـ (ما) المدغمة مع (إن) عوض من الجملة المحذوفة ، فلا يُجمع بينهما .

ويوضح الأعلام الشنتمري (النكت ٣٥٧/١) المسألة بقوله : " الأصل فيه أن الرجل قد يمتنع من أشياء يلزمه أن يفعلها ، ويسومه إياها سائم ، فيقنع منها بالبعض ، فيقول له : (إمّا لا) ، على معنى : إن كنتَ لا تفْعَلْ غيرَ هذا فافْعَلْ هذا ، ثم زيدت (ما) كما تزداد في حرف الجزاء ، ثم حذف الفعل لكثرة هذا في كلامهم ، وصار (إمّا) مع (لا) كالشيء الواحد عندهم " . والمحذوف في العبارتين المذكورتين ، بعد (إن) الشرطية (كان الناقصة واسمها وخبرها) على مذهب أكثرهم ، أو (كان واسمها) على مذهب

جماعة، لأن (لا) نافية للخبر فهي بعضه، فكأن الخبر باق ببقاء بعضه ، والحذف هنا واجب في المذهبين .

ومما استشهد به النحويون على حذف (كان) ومعموليها ، والتعويض عنها بـ (ما) قول الشاعر:

أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جِمَالًا

أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

أي : إن كنت لا تجدني غيرها (٥) .

وذهب جماعة من النحويين الى أن (ما) فيما ذكرنا ليست عوضاً من فعل محذوف ، بل زائدة لتأكيد معنى (إن) الشرطية ، كما في قوله تعالى : { فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا } (مريم ٢٦) ، و(لا) على مذهب هذه الجماعة نافية لفعل مقدر هو فعل الشرط ، والتقدير : (إن لا تفعل ما يلزمك فافعل هذا) . فتخرج المسألة على مذهبهم من موضوع العوض .

ومسألة التعويض بـ (ما) عن (كان) المحذوفة مع معموليها أو مع اسمها فقط ، بعد (إن) على المذهب البصري ؛ لم يقل به الكوفيون ، إذ نُقل عنهم جواز حذفها مع اسمها وخبرها ، من دون تعويض شيء عنها . ولا يتسع هذا البحث للتفصيل في مذهبهم هذا ، وعليه تخرج المسألة من موضوع العوض أيضاً.

ج - كان الناقصة : نحو قولهم : (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ) (٦) : يذكر كثير من النحويين في باب (كان) الناقصة، مواضع حذفها (وحدها أو مع أحد معموليها أو مع اسمها معاً) . وعلى مذهب البصريين يكثر حذفها وحدها بعد (أن) المصدرية ، الواقعة في موضع المفعول لأجله ، وذلك في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل، في مثل قولهم : (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ) ونحوه . فـ (انطلقت) معلول وما قبله علّة، ويندرج حذفها على مذهبهم من دون (أن) . وعلى مذهب النحويين خلافاً لبعضهم ، أن (كان) المحذوفة وحدها هنا ، لكثرة استعمالها قصداً للتخفيف ؛ عوض عنها بـ (ما) مؤكدة ، وزيادتها لازمة لتكون دالة على الفعل (كان) المحذوف . ولا يجوز الجمع بين (ما) والفعل ، لأن العوض لا يجتمع مع المعوض منه . وقيل : لأن (أَمَّا) قد كثر استعمالها في هذا الموضع ، حتى صارت كالمثل الذي لا يجوز تغييره .

وجوز جماعة الجمع بين (كان) و(ما)، أي بين العوض والمعوض منه ، فيصح : أَمَّا كُنْتَ مُنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ ، فتخرج هذه المسألة على مذهبهم مما نحن فيه .

وقد فصل كثير من النحويين القول في أصل العبارة المذكورة ، وما آلت إليه بعد ما جرى عليها من حذف وتعويض وإدغام ، وقولهم لا يخلو من التكلف ، وهذا البحث لا يتسع للتفصيل في ذلك .

ومن شواهدهم على حذف (كان) والتعويض عنها بـ (ما) قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

أي : لَأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتَ عَلَيَّ (٧) .

وزهدت جماعة من النحويين المتأخرين ، الى أن (أمّا) المذكورة يجوز أن تكون نائبة عن اسم شرط وفعله ، والأصل : مَهْمَا تَذَكَّرُ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ ، أي في حال ذكر الانطلاق انطلقت ، فلما حذف فعل الشرط، (تذكر) وحده ، انفصل الضمير (أنت) ، و(منطلقاً) حال عندهم لا خبر (كان) . وعلى مذهب هذه الجماعة تخرج العبارة المذكورة من باب حذف (كان) ، والتعويض منها بـ (ما) ، ولكنها تدخل في نوع آخر من مواضع العوض أو البديل ، على ما ورد بيان شبهه في باب الشرط .

د - الْقَسَمُ : نحو قولهم : (والله) أو (تالله) (لَأَقُولَنَّ الْحَقَّ) (٨) : القسم مما كثر استعماله وتكراره في كلام العرب ، والشيء إذا كثر في كلامهم خففوه ليخفّ على ألسنتهم ، ولذا خففوا جملة القسم من غير جهة واحدة . وأساليب القسم كثيرة في العربية ، منها استعمال حروف القسم ، وأهمها : الباء والواو والتاء

فالباء أصل حروف القسم ، لذا تميزت عن أخواتها بأمر، منها إظهار فعل القسم معها وجواز حذفه ، كقوله تعالى : { وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ } (الأنعام ١٠٩) ، و { قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ } (ص ٨٢) . ولا تعدّ الباء عوضاً عن فعل القسم المحذوف ، لأنه يجوز الجمع بينهما في جملة الكلام . وقال جماعة : حرف الواو في القسم بدل من الباء ، توسعاً في اللغة ، ولأنها أخف وحركتها أخف من حركة الباء . وفعل القسم يحذف مع الواو وجوباً ، خلافاً لقول بعضهم بجواز القول : أَقْسَمَ وَالله . وما ورد بالواو في القرآن الكريم كثير جداً ، منه قوله تعالى : { وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ } ، و { وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا } ، و { وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ . وَطُورِ سِينِينَ } ، و { الضُّحَى . وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى } .

وقالوا أيضاً : إن التاء في القسم بدل من الواو ، لأنها أخف منها ، ولكن استعمالها قليل ، وتكاد تختص بلفظ الجلالة ، كقوله تعالى : { تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ } (الأنبياء ٥٧) ، و { قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ أَثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا } {

(يوسف ٩١) . ويحذف فعل القسم مع التاء وجوباً أيضاً ، فلا يجوز : أَقْسَمَ تَالله . وقالوا في القسم أيضاً : (ها الله) ، و (الله) لأفعلن ، فـ (ها) في الأول ، وهمزة الاستفهام في الثاني ، عوض من واو القسم عندهم .

وعلى القول بالعوض أو البديل في حروف القسم المذكورة ، يمتنع الجمع بين الحرفين ، أي بين العوض والمعوّض أو البديل والمبديل منه في جملة الكلام ، فلا يصحّ القول : (وبالله) أو (وتالله) ، إذا عُدَّ الحرفان معاً للقسم ، لأنهما اجتماعاً لوظيفة واحدة ، من دون فاصل بينهما . ولا يصحّ القول أيضاً : (ها والله) ، أو (أ والله) ، لأن فيه جمعاً بين العوض والمعوّض . وفيما أرى أن القول بالنيابة هنا غير دقيق ، فكل حرف من حروف القسم قائم بنفسه في القسم ، وقد ينفرد بأمر تميزه من غيره من حروف القسم ، في هذا الموضع أو ذاك ، ومما لا خلاف فيه أن استعمال الحروف المذكورة

ونحوها في القسم ، يتفاوت كثرة أو قلة في الكلام . ويستعمل أكثر النحويين مصطلح البدل غالباً ، في كلامهم على استعمال حروف القسم ، كما ذكرنا ، ولكنهم استعملوا هنا مصطلح العوض أيضاً بمعنى البدل ، من باب التسامح في استعمال المصطلحين أحدهما مكان الآخر لدلالة واحدة (٩) . جاء في الإنصاف (٣٢٧/١) (م٥٧- هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض) : " ويخرج على هذا الجرّ إذا دخلت ألف الاستفهام و(ها) التثنية، نحو : (الله ما فعل) ، و(ها الله ما فعلت) ، لأن ألف الاستفهام و(ها) صارتا عوضاً عن حرف القسم ؛ والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ، فلا يقال : (أ والله) ، ولا (ها والله) لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوّض ، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ، فلا يجوز أن يقال : (بِوَالله لأفعلن) ، فكذاك ها هنا " . ولكنهم مالوا كثيراً الى استعمال مصطلح العوض في مسألة إظهار الفعل أو حذفه مع حروف القسم . جاء في الإيضاح في شرح المفصل (٣٢٣/٢) : " فمن ذلك حذفهم الفعل جوازاً مع الباء ، ولزوماً مع الواو والتاء واللام ومن ، لأنهم جعلوا هذه الأحرف الأربعة عوضاً عن الفعل ، فلم يجمعوا بينهما وبين الفعل قصداً للتخفيف " .

ثانياً / المفسر والمفسر: مواضعهما ومسائلهما كثيرة أيضاً ، منها في أبواب :

أ- الاشتغال (١٠) : هذا الباب عند معظم النحويين : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو ما يشبهه ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببته (متعلقه) ، وهو المضاف الى ضمير الاسم المذكور . وهذا الفعل أو شبهه (المشتغل عن الاسم بضميره) لو سلط على الاسم المتقدم ولم يشتغل بضميره ؛ لنصبه ، أي نصب الاسم المتقدم ، واستغني عن تقدير عامل مضمير . فمثال العامل المشتغل بالضمير : زيدا أكرمتُهُ ، وزيدا مررتُ به ، ومثال المشتغل بالسببي : زيدا أكرمتُ غلامهُ ، وزيدا مررتُ بأخيه .

وقد اختلف في ناصب الاسم المتقدم ، فذهب البصريون الى أن ناصبه فعل مضمير وجوباً ، وقد وجب إضماره هنا لأن العامل المذكور مفسرله ، والمفسر لا يجتمع مع المفسر عندهم . ويقدرّون العامل المضمير موافقاً للمذكور لفظاً ومعنى في نحو : زيدا أكرمتُهُ ، وزيدا أكرمتُ غلامهُ ، والتقدير : أكرمتُ زيدا أكرمتُهُ ، وأكرمتُ زيدا أكرمتُ غلامهُ . وموافقاً معنى دون لفظ في : زيدا مررتُ به ، وزيدا ضربتُ أخاه ، والتقدير : جاوزتُ زيدا مررتُ به ، وأهنتُ زيدا ضربتُ أخاه .

ويوضح ابن يعيش في شرح المفصل (٣٢٢/١ - ٣٢٣) ، مذهب البصريين إذ يقول : " النصب بإضمار فعل ، تفسيره هذا الظاهر ، وتقديره : ضربتُ زيدا ضربتُهُ ، وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى ، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ ، من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره ، فاستوفى ما يقتضيه من التعدي ، فلم يجز أن يتعدى الى (زيد) ، لأن هذا الفعل إنما يتعدى الى مفعول واحد لا الى مفعولين ، ولما لم يجز أن يعمل فيه ، أضمر له فعل من جنسه ،

وجعل هذا الظاهر تفسيراً له، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل ، لأنه قد فسّره هذا الظاهر ، فلم يجز أن يجمع بينهما ، لأن أحدهما كاف ، فلزم إضمار عامله " .

وذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالفعل (أو ما يشبهه) المذكور بعده ، أي بالعامل الظاهر وليس بعامل مضمّر قبله . والنصب إما لذات الفعل الظاهر، إن صح المعنى واللفظ بتسليطه على الاسم المذكور، نحو: زيداً أكرمتهُ ؛ وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه ، نحو: زيداً مررتُ به ، وزيداً ضربتُ أخاهُ ، فيكون الناصب هنا ما دلّ عليه ذلك الظاهر، أو ما سدّ مسدّه ، نحو : جاوزت وأهنت ونحوهما . وليس قبل الاسم المذكور عامل مضمّر ناصب له عندهم . أما عامل الضمير فللكوفيين فيه مذهبان :أحدهما مذهب الكسائي ، وهو أن الضمير في حكم الملقى ، والثاني : مذهب الفراء ، وهو أن الفعل المذكور أو ما يشبهه قد عمل في الاسم المتقدم وفي ضميره معاً ، في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر .وقد ردّ البصريون هذين المذهبين بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل ، وبأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره ، لأن العامل لا يعمل مرتين . ولا يتسع هذا البحث للتفصيل في هذه المسألة .وعلى ما تقدم فإن المسألة هنا تدخل فيما نحن فيه ، على المذهب البصري ، أي أن المفسّر والمفسّر لا يجتمعان في التركيب اللغوي الواحد ، وتخرج منه على المذهب الكوفي بقسميه .

ويذكر النحاة في باب الاشتغال أوجهاً إعرابية في الاسم الذي سبق بيانه ، هي :

- ١- وجوب الرفع ٢- وجوب النصب ٣- ترجيح أحدهما ٤- استواء الوجهين . ولا ضرورة هنا للتفصيل (١١) .

ب -الشرط (١٢): يرد في باب الشرط اسم مرفوع بعد (إن) الشرطية ، نحو : (إن زيداً سافرَ أسافرُ معه)، وقد اختلف في رافعه ، فذهب البصريون الى أنه يرتفع بفعل مضمّر، والفعل المظهر بعد الاسم تفسير لذلك الفعل المضمّر وجوباً ، فلا يصحّ أن يجمع بين المضمّر والمظهر في التركيب الواحد ، لأنه لا يجوز الجمع بين المفسّر والمفسّر، والتقدير في المثال عندهم : إن سافرَ زيدٌ سافرَ أسافرُ معه . وحجّة البصريين أن أداة الشرط (إن) لا يليها إلّا الفعل ، لأن الشرط مختصّ بالأفعال ، فإذا وقع الاسم بعد

أداة الشرط مرفوعاً أو منصوباً ، فعلى تقدير فعل رافع أو ناصب بعد أداة الشرط . ويذكر البصريون شواهد كثيرة على مذهبهم هذا ، منها قوله تعالى : { وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ } (التوبة ٦)، و{ وَإِنْ أَمْرٌ هَلَكَ } (النساء ١٧٦) ، والتقدير عندهم : وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجره ، و: { وَإِنْ هَلَكَ أَمْرٌ هَلَكَ } . وقول الشاعر (قُرَيْطُ بْنُ أُنَيْفٍ) :
إِذَا لِقَامَ بِنَصْرِي مَعَشَرَ خُشْنٍ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَنَا

برفع (ذو) بفعل مضمر دلّ عليه الفعل المذكور، أي : إنْ لَانَ ذُو لَوْثَةٍ لَنَا (١٣)

وقول النمر بن التولب :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفِسٌ أَهْلَكَتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَاكَ فَاجْزَعِي

برفع (منفس) ، والتقدير : إِنْ أَهْلَكَ مَنْفَسٌ أَوْ إِنْ هَلَكَ مَنْفَسٌ أَهْلَكَتُهُ . ويُروى (منفساً) بالنصب ، على تقدير : إِنْ أَهْلَكَتُ مَنْفَساً أَهْلَكَتُهُ (١٤) ، فيكون من باب الاشتغال ، على ما سبق بيانه ، فيدخل أيضاً في مسألة المفسر والمفسر .

ويرى البصريون أن تقدير الفعل الرفع أو الناصب لازم في الشواهد المذكورة ونحوها ، لأن (إنْ) تقتضيه دون أخواتها ، فهي في باب الجزاء بمنزلة الهمزة في باب الاستفهام ، وذلك لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها . أما أدوات الشرط الأخرى فلها مواضع مخصوصة ، فلذلك حسن أن يليها الافي اللفظ ، ويقدر له عامل رافع أو ناصب .

ويذهب معظم البصريين الى معاملة أدوات الشرط الأخرى (الجازمة وغير الجازمة)، معاملة (إنْ) الشرطية ، عند وقوع الاسم بعدها مرفوعاً ، على تقدير رافع له ، أو منصوباً على تقدير ناصب (١٥)، على ما سبق بيانه في (إنْ) الشرطية . وشواهدهم كثيرة من القرآن الكريم ، على مذهبهم هذا ، منها قوله تعالى : { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ } (الانشقاق ١) ، و { إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ } (التكوير ١) ، و { لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ } خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي } (الاسراء ١٠٠) ، فيقدرون فعلاً رافعاً للاسم بعد أداة الشرط ، في الآيات المذكورة ونحوها ، ويكون الفعل المذكور مفسراً للفعل المقدّر ، فلا يجمع بينهما في جملة الكلام . ومن شواهدهم في الشعر قول ذي الرمة : إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَغَ بِلَالٌ بَلْغَتَهُ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ رَجُلَيْكَ جَاوِزٌ

يخاطب الشاعر ناقته . والتقدير : إِذَا بَلَغَ ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلْغَتَهُ . ويروى : (ابن ... بلالاً) بنصبهما ، فيكون البيت من باب الاشتغال ، والتقدير فيه : إِذَا بَلَغْتَ ابْنَ ... بِلَالاً بَلْغَتَهُ . فيدخل أيضاً فيما نحن فيه ، أي في مسألة المفسر والمفسر (١٦) .

ويذهب الكوفيون الى أن الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية ، وغيرها من أدوات الشرط ، الجازمة وغير الجازمة ، يرتفع بما عاد عليه من الفعل المذكور ، أي بالعائد (ضمير الفاعل) ، وليس بفعل رافع مضمر . ويردّ البصريون مذهب الكوفيين بقولهم : إننا إذا رفعنا بما قالوا فقد جعلنا الفعل خبراً للاسم ، وصار كالمبتدأ والخبر ، ولا يقع بعد (إنْ) الشرطية مبتدأ وخبر . وهذا الرد لا وجه له عند الكوفيين ، لأنهم (والأخفش من البصريين) يجوزون أن يكون الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ ، والفعل بعده خبراً له . فلا يقدرون فعلاً رافعاً مضمراً ، وقالوا : إن (إذا) في البيت ، ونحوها من أدوات الشرط غير الجازمة ، ليست شرطاً حقيقة ، فلا تقتضي أن يليها الفعل ، بل يقع بعدها الفعل

والاسم . ونخلص مما سبق بيانه الى أن المسألة هنا تخرج مما نحن فيه ، على مذهب الكوفيين ، ومن وافقهم من البصريين .

ج- نعم وبئس وما جرى مجراهما (١٧): فاعل نعم وبئس وما جرى مجراهما على ثلاثة أحوال : أحدها ، أن يكون اسماً ظاهراً محلّى بـ (أل) ، نحو قوله تعالى : {نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ} (الأنفال ٤٠) ، و {وَلِبِئْسَ الْمِهَادُ} (البقرة ٢٠٦) ، والثاني : أن يكون مضافاً الى ما فيه (أل) ، نحو قوله تعالى : {وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ} (النحل ٣٠) ، و {بِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ} (غافر ٧٦) ، والثالث : أن يكون ضميراً مستتراً ، مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز ، نحو : نِعْمَ رَجُلًا مُحَمَّدٌ ، وبئسَ امرأةً دَعْدُ ، ومنه قوله تعالى : {سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا} (الأعراف ١٧٧) . وفي الحالة الثالثة يكون لكل من (نعم) و(بئس) و(ساء) فاعل أضمر قبل الذكر له ، أي قبل أن يتقدمه ظاهر ، فلزم تفسيره بنكرة ، ليكون هذا التفسير في تبينه بمنزلة تقدم الذكر له . وقد استغني عن الفاعل المضمر بالنكرة المنصوبة على التمييز التي فسرتها ، فلا يجمع بينهما ، أي لا يجمع بين المفسر والمفسر ، وهذا مذهب أكثر النحويين في هذه المسألة ، على ما سيرد بيانه . ويوضح ابن يعيش مسألة الإضمار هنا في شرح المفصل (م ٣/ ٤١٢ - ٤١٣) إذ يقول : " فإن قيل : فلم خصت (نعم) و(بئس) بهذا الإضمار فيهما ؟ ، قيل : لأن المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير ، فيه شبه من النكرة ؛ إذ كان لا يفهم الى من يرجع حتى يفسر . وقد بينا أن (نعم) و(بئس) لا تليهما معرفة محضة ، فصارع المضمر هنا ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس . فإن قيل : فما الفائدة في هذا الإضمار ؟ وهلا اقتصروا على قولهم : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ؛ قيل : فيه فائدتان : أحدهما ، التوسع في اللغة ، والأخرى التخفيف ، فإن لفظ النكرة أخف مما فيه الألف واللام . وفاعل (نعم) و(بئس) المضمر على شريطة التفسير لا يظهر أبداً ، أي لا يستعمل ملفوظاً به ، فلا يجمع بينه وبين النكرة المفسرة له . وقد ورد شذوذاً إظهار ذلك المضمر المفسر بنكرة ، ومنه قولهم : (نِعْمَ هُمْ قَوْمًا أَنْتُمْ) و(نِعْمَ هُمْ قَوْمًا مَعَشَرُهُمْ) ، وهذا الشاذ لا يقاس عليه .

وفي الجمع بين التمييز وفاعل (نعم) و(بئس) الظاهر مذهب ثلاثة : أحدها ، المنع مطلقاً ، وحجة أصحاب هذا المذهب ، أنه لا إبهام يرفعه التمييز ، أي أن الفاعل مظهر فلا حاجة به الى أن يفسر ، وهذا مذهب جمهور النحويين ، والثاني : الجواز مطلقاً ، وحجة أصحاب هذا المذهب ، أنه لا يمنع منه زوال الإبهام ، لأن التمييز قد يُجاء به تأكيداً ، وهذا مذهب جماعة من النحويين ، وقد استدلوا بشواهد منها قول جرير بن عطية :
والتغلبيون بئسَ الفحلُ فحلُّهمُ فحلاً ، وأمُّهمُ

زَلَاءٌ مِنْطِيقُ (١٨)

وقول جرير أيضاً : تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا

وقول آخر أيضاً : نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هَذَا لَوْ بَذَلَتْ

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا (١٩)

رَدَّ التَّحِيَّةَ نَطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ (٢٠)

والثالث: فيه تفصيل ، فالجواز إن أفاد التمييز فائدة زائدة على معنى الفاعل ، وقيل : إن أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل ، نحو : نعم الرجلُ فارساً زيدٌ ، والمنع إن لم يفد ، نحو : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ . وينسب هذا المذهب الى جماعة من النحويين . وفيما أرى أن هذا المذهب أولى بالقبول .

ويحكم المانعون بزيادة (فحلاً)، و(زاداً)، و(فتاة) ، في الأبيات المذكورة ، لغرض التوكيد لا غير وليس للتفسير ، لأنه يمكن أن يستغنى عن التمييز فيها . وقيل : إن النكرة المنصوبة تدل على الفاعل المضمر وتبين جنسه ، ؛ فإذا أظهرت المضمر (جعلته ظاهراً لا ضميراً) فقلت : نعم الرجل زيدٌ ، لم تحتج الى النكرة المنصوبة ، وإذا ذكرتها معه ، فقلت : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ ، كان كالتكرير الذي لا يُفتقر إليه . وقيل : إن الفاعل مظهر ، فلا حاجة به الى أن يفسر .

ويرى الكسائي أن فاعل (نعم) و(بئس) لا يكون ضميراً ، فزيد في نحو: نعم رجلاً زيدٌ ، هو الفاعل ، والمنصوب (رجلاً) حال . وذهب الفراء الى أن المنصوب تمييز محوّل عن الفاعل ، والأصل : نعم الرجلُ زيدٌ . وقد وافقت جماعة من النحويين الكسائي ، ووافقت جماعة أخرى الفراء ، فيما ذهبوا إليه . وعلى المذهبين المذكورين تخرج المسألة مما نحن فيه ، أي من مسألة المفسر والمفسر .

وقد يجمع بين المفسر والمفسر في تراكيب معينة ، لا سيما في مواضع التفعيم والتعظيم (٢١)، وذلك نحو : هو زيدٌ قائمٌ ، ومعناه: الأمر (أو الشأن أو الحديث) زيدٌ قائمٌ ، ومنه قوله تعالى : {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} . فالضمير (هو) لم يتقدمه ظاهر يفسره ، وإنما يفسره ما بعده من الخبر ، وهو جملة (زيدٌ قائمٌ) في المثال . وخبر هذا الضمير لا يكون إلا جملة (اسمية أو فعلية) عند البصريين ، خلافاً للكوفيين في جواز مجيء خبره مفرداً ، وحجة البصريين أن ذلك الضمير هو ضمير الجملة فينبغي أن يكون خبره جملة . وهذه الجملة تخلو من عائد الى المبتدأ (هو) ، لأنها هي الضمير في المعنى ، فاستغنت عن الرابط اللفظي ، كما في قولك : نُطْقِيَّ اللَّهُ حَسْبِي ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، ولذلك سميت مفسرة له . وهذا الضمير يكون بلفظ الأفراد والغيبة ، ولا يكون للحاضر . ويسميه الكوفيون ضمير المجهول ، لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه ، ويسمونه أيضاً ضمير القصة .

ويوضح ابن يعيش مسألة هذا الضمير ، في شرح المفصل (٦٤-٦٥) إذ يقول : " اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية ، فقد يقدمون قبلها ضميراً ، يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير ، وتفسيراً له ، ويوحدون الضمير لأنهم يريدون الأمر والحديث ، لأن كل جملة شأن وحديث ، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفعيم والتعظيم ، وذلك قولك : هو زيد قائمٌ " .

ويأتي هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ، نحو: إن وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، وتعمل فيه هذه العوامل ، نحو: إنه من يأتينا نأته ، وكان هو زيد قائمٌ ، وظننته زيدٌ قائمٌ ، وحسبته قام أخوك . ومن مجيئه معمولاً لناسخ - وهو كثير - قوله تعالى : {فإنها لا تعمى

{الأبصارُ} (الحج ٤٦) ، و{إنه لا يُفْلِحُ الظالمونَ} (الأنعام ٢١) ، و{إنه لما قام عبدُ الله يدعوه} (الجن ١٩) . ولا يجوز حذف هذه الهاء في الاختيار ، وقد جاز حذفها في الشعر ضرورة (٢٢) . ولا يتسع هذا البحث للاستشهاد أو التفصيل في هذه المسألة .

ومن مواضع جواز الجمع بين المفسر والمفسر أيضاً ، قولهم : ربُّه رجلاً أو رجلين أو رجلاً، أو امرأة أو امرأتين أو نساءً . وهذا الضمير (الهاء) يفسر بمفرد أي (غير جملة) ، يعرب نكرة منصوبة على التمييز ، وقد دخلت عليه (رُبَّ) ، لأن (رُبَّ) مختصة بالنكرات ، من حيث كان ضميراً لم يتقدمه ذكر ، فكان مبهماً مجهولاً ، يحتاج الى ما يفسره ويبيّنه ، فأشبهه النكرات ، فساغ دخولها عليه لذلك . ويلزم هذا الضمير الأفراد والتذكير خلافاً للكوفيين ، فقد حكوا نحو: ربُّها امرأة ورُبُّها امرأتين ورُبُّهنَّ نساءً ورُبُّهُما رجلين ورُبُّهُم رجلاً (٢٣) . ونظير هذا الضمير فاعل (نعم) و(بئس) ، الضمير المفسر بنكرة ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئسَ امرأة دَعْدٌ ، ولكن هذا الضمير لا يظهر ، لأنه لا يجوز الجمع بينه وبين النكرة (رجلاً، وامرأة) المفسرة له ، على ما سبق بيانه .

ثالثاً/ شيان لوظيفة واحدة (يفيدان معنى واحداً) : ومن مواضعهما ، ومسائلها :

أ- العَلَمِيَّةُ وَالنِّدَاءُ (٢٤) : يذهب جماعة من النحويين الى أن العلم المنادى يُسلب تعريفه عند النداء ، ويصير معرفة بالنداء ، لأن النداء تعريف للمنادى بالإقبال عليه والقصد له . وذهبوا الى ذلك لئلا يجتمع على العلم المنادى تعريفان ، تعريف العلمية وتعريف النداء ، وهذا غير جائز ، لأن فيه اجتماع شيئين لوظيفة واحدة . والمعارف كلها على مذهب هذه الجماعة ، نكرات إذا نوديت ، ثم تكون معارف بالنداء .

وذهبت جماعة أخرى الى أن العلم عند النداء باق على تعريفه ، الذي كان عليه قبل النداء . جاء في الأصول (٤٠١/١) : " فأما يا زيدُ ، ف (زيد) وما أشبهه من المعارف ، معارف قبل النداء ، وهو في النداء معرفة كما كان . ولو كان تعريفه بالنداء لقُدِّرَ تنكيره قبل تعريفه " . ويحتج أصحاب هذا المذهب بنداء اسم الله تعالى ، ونداء اسم الإشارة ؛ فإنه لا يمكن سلب تعريفهما ، لكونهما لا يقبلان التنكير . ويوافق ابنُ مالك صاحبَ الأصول ، إذ قال في شرح التسهيل (٣٩٢/٣) : " ادعى المبرد أن تعريف : يا زيدُ ، متجدد بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية ، لئلا يُجمع بين تعريفين ، والصحيح أن تعريف العلمية مستدام ، كاستدامة تعريف الضمير واسم الإشارة والموصول ، في : يا إِيَّاكَ ، ويا هذا ، ويا مَنْ حضرَ . ولأنَّ النداء لا يلزم من دخوله اجتماع تعريفين ، على أنه لو علم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكداً للآخر ، ومسوقاً لزيادة الوضوح ، كما تساق الصفة لذلك " . وفيما أرى أن ابن مالك قد قال الصواب ، فالعلم باق على تعريفه بالعلمية ، وقد ازداد بالنداء وضوحاً ، فضلاً على تأكيد علميته .

ب- **العلمية والإضافة** (٢٥): لا يجوز معظم النحويين إضافة اسم العلم الى معرفة ، فلا يقال مثلاً : هذا زيدٌ بكرٌ ، وزيدنا ، وجاء زيدٌ محمدٌ ، ونحو ذلك ، لئلا يجتمع معرفتان على معرف واحد . وما ورد من ذلك ، نحو قول الشاعر (زيد بن عمرو بن زيد الخيل) :

عَلَا زِيدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بأبيض ماضٍي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ (٢٦)

فللنحاة في تخريجه مذهبان : **الأول** ، إن تعريف العلمية قد سلب من الاسم (زيد) قبل الإضافة فصار نكرة، وجعل كأنه واحد من جملة مَنْ سُمِّي بهذا اللفظ ، ثم عُرف بالإضافة . قال سيبويه (الكتاب ٥٠٧/٣): " وأما زيدٌ ابنُ زيدٍكَ ، فقال الخليل : هذا زيدٌ ابنُ زيدٍكَ ، وهو القياس ، وهو بمنزلة : هذا زيدٌ ابنُ أخيكَ ، لأن زيدا إنما صار ههنا معرفة بالضمير الذي فيه ، كما صار الأخ معرفة به . ألا ترى أنك لو قلتَ : هذا زيدٌ رجلٌ ، صار نكرة ، فليس بالعلم الغالب، لأن ما بعده غيرهُ ، وصار يكون معرفة ونكرة به " . فأصحاب هذا المذهب يجوزون إضافة اسم العلم ، ومتى أضيف تعرّف بالإضافة الى المعرفة بعد تنكيره ، وغير جائز عندهم أن يعرّف بالإضافة إلّا وقد نزع عنه التعريف الذي كان فيه ونكرٌ، كقولك : قامَ زيدنا ، وقعدَ زيدكم ، وأشباه ذلك . ومن يرجح تنكير العلم قبل إضافته ، يحتج بأن ما لا يمكن تنكيره من الأسماء ، لا تجوز إضافته ، ويرى أن تلك الإضافة فيها تخصيص ، مع الزيادة وهي التعيين . قال ابن يعيش في شرح المفصل (م ٨٨/١) : " والذي يدل على أن الاسم لا يضاف إلّا وهو نكرة، أن ما لا يمكن تنكيره من الأسماء لا تجوز إضافته ، نحو : الأسماء المضمرة ، وأسماء الإشارة ، لا تقول : هوَ بكرٌ ، ولا هؤلاء زيدٌ ، كما تقول : غلامٌ زيدٌ ، وأصحابُ بكرٍ ، لأن تعريف هذه الأسماء لا يفارقها ، ولا يمكن اعتقاد التنكير فيها " . وقال الرضي في شرح الكافية (٢/٢٣٩ - ٢٤٠) : " وإنما يجرد المضاف في الأغلب من التعريف ، لأن الأهم من الإضافة الى المعرفة تعريف المضاف ؛ وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلاً للحاصل . والغرض من الإضافة الى المنكر تخصيص المضاف ، وفي المضاف الى المعرّف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين " .

وفهم من كلام ابن يعيش أن الضمائر وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير، كما ذهبوا إليه في أسماء الأعلام ، لذا تمتنع إضافتها الى الأسماء . أما الكاف في ذاكَ وذلكَ وذاكَ وذاكما وذلكم وذلكنَ ، ونحوها من أسماء الإشارة ، فهي حرف خطاب لا محلّ لها من الإعراب ، يبين أحوال المخاطب من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث ؛ وليس ضميراً في محلّ جرّ مضاف إليه، كما يتوهم بعضهم . (٢٧).

والمذهب الثاني : إن العلم باق على تعريفه ، أي لم يُنزع منه تعريف العلمية ، وإنما ازداد وضوحاً بالإضافة ، كما يزداد الاسم وضوحاً بالصفة ، نحو : (عَلَا زيدٌ الذي منّا زيدا الذي منكم) . أو أن

العلم أقيم مقام صفته المحذوفة ، وأضيف الى ما أضيفت إليه ، والتقدير : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم .

ويوضح بعضهم المسألة بقوله : إن إضافة (زيد) هنا أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه ، إذا قيل : علا زيد الذي منا زيدا الذي منكم . فكما قبل زيادة الوضوح بالصفة قبل زيادة الوضوح بالإضافة ، من غير حاجة الى انتزاع تعريفه . أو على أن العلم أقيم مقام صفته المحذوفة ، وأضيف الى ما أضيفت إليه ، والتقدير: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين المضافتين الى ضمير التكلم والخطاب ، وجعل الموصوف خلفاً عن الصفة في الإضافة (٢٨) .

وفيما أرى أن القول ببقاء العلم على تعريفه ، وقد ازداد وضوحاً بالإضافة ، أولى بالقبول ، من دون الحاجة الى التكلف بالقول بالحذف ، أو القول بانتزاع التعريف منه قبل إضافته .

ج - العَلَمِيَّةُ وَ(أَل) (٢٩) : لا يجوز النحويون دخول (أَل) على اسم العلم وهو باق على تعريف العلمية ، لئلا يجتمع معرفان على اسم معرف واحد . وقد ورد بندرة في كلامهم دخول أداة التعريف (أَل) على اسم علم ، ومن ذلك قول أبي النجم العجلي :

باعدَ أمَّ العَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا (٣٠)

وقول ابن ميادة : رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديداً بأعباء الخلافة كاهله (٣١)

ففي البيت الأول أدخل (أَل) على اسم العلم (عمرو) ، وفي البيت الثاني على اسم العلم (يزيد) . وللنحويين في تخريج ما في البيتين ونحوهما مذهبان : الأول ، إن (أَل) زائدة ، فهي لا تفيد تعريفاً ، لأن الاسم معرفة بالعلمية ، وزيادتها هنا ندرة أو شذوذاً أو ضرورة . والثاني : إن اسم العلم يُنكر قبل الإضافة ، فتكون حاله حال كل نكرة ، مثل : رجل وجبل وشجرة ونحوها ، ثم يعرف بـ (أَل) الداخلة عليه ، كما النكرة تعرف بـ (أَل) . وفيما أرى أن المذهب الأول أولى بالقبول .

ويقدر أصحاب هذا المذهب تكرير العلم لتعدد المسمى بهذا الاسم ، فلا مزية له على غيره ، من المسمين به ، فجرى مجرى النكرة ، فلا يستنكر دخول أداة التعريف عليه كما تدخل على النكرة . جاء في شرح المفصل (م ٨٨/١) : " وذلك أنه لما اعتقد فيه التثنية لمشارك له في الاسم ، إما توهماً أو وجوداً ؛ عرفه باللام " . وقال بعضهم : قد سهل دخول (أَل) على (يزيد) في البيت الثاني تقدم ذكر (الوليد) المقترن بـ (أَل) ، للمح الصفة فيه ، كمسميات الأعلام (الحسن) و (العباس) و (الحارث) ، المنقولة من صفة ، أو المنقولة من مصدر مثل : الفضل والعلاء ونحوهما (٣٢) .

د - الإضافة و(ال) (٣٣) : لا يجوز البصريون دخول (أَل) على المضاف الذي إضافته محضة (معنوية) ، فلا يصح عندهم نحو : هذا الغلام زيد ، ولا هذا الغلام رجل ، لأن الإضافة معاقبة للألف واللام في إكساب الاسم غير الوصف تعريفاً أو تخصيصاً ، ولئلا يجتمع معرفان على اسم واحد ، إذا

كان المضاف إليه معرفة ، أو يجتمع الضدان إذا كان المضاف إليه نكرة ، فيكون الاسم معرفاً منكراً في حال واحدة .

جاء في الجمل في النحو (١٤٤) : " اعلم أنك لا تجمع بين الألف واللام والإضافة . لا تقول : هذا الغلام زيد ، ولا هذا الصاحب عمرو ، لأن الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين ولا متفقين ، بل من وجه واحد أبداً ، إذا عُرِّف . وقال ابن عصفور في شرح الجمل (٧٦/٢) : " وإنما لم يجمع بين الألف واللام والإضافة ، لئلا يجمع على الاسم تعريفاً ، مثل : الغلام زيد ، ولم يجمع بين الإضافة الى النكرة وبين الألف واللام ، لئلا يكون الاسم معرفاً منكراً في حال واحدة ، لأنه يكتسب من المضاف الى النكرة تخصيصاً ، ومن الألف واللام تعريفاً . وإن شئت قلت : لم يجمع بين الألف واللام والإضافة ، لأن الألف واللام يعاقبان التنوين والإضافة ، فكذا لا يجمع بين الألف واللام والإضافة " . أي كما لا يجمع بين التنوين والإضافة . لأنهما ضدان ، كذلك لا يجمع بين (أل) والإضافة لأنهما مترادفان في إفادة التعريف ، فإضافة المعرف بـ (أل) الى المعرفة تحصيل للحاصل .

والقياس أن لا تدخل (أل) على المضاف الذي إضافته غير محضة (لفظية) ، وهي إضافة الوصف المشبه للفعل المضارع الى معموله ؛ ولكن اغتفر دخولها عليه ، لأن هذه الإضافة لا تكسبه تعريفاً ولا تخصيصاً ، وهي على نية الانفصال . وقيل : لا يمتنع دخول الألف واللام على المضاف هنا إذا احتيج الى تعريف ، كما لا يمتنع دخولهما على النكرة غير المضافة ، فيكون عوضاً من تعريف الإضافة .

وقد اشترط هنا في دخول الألف واللام على المضاف أن تدخل على المضاف إليه أيضاً ، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه ، نحو : هذا المكرم الضيف ، أو هذا المكرم ضيف الدار ، وهذا الحسن الخلق أو هذا الحسن صفات الخلق .

وقد استثنوا من هذا الشرط إضافة المثني وجمع المذكر السالم ، المقترنين بـ (أل) نحو : هذان المكرم ضيفهم ، أو المكرم ضيفهم . وجوز الفراء وأبو علي الفارسي إضافة المقترن بـ (أل) الى المعارف كلها نحو : هذا المكرم زيد ، أو الذي نجح ، أو المكرمك ، أو المكرم غلامك ، ونحو ذلك . وهذا مخالف للقياس والسماع عند البصريين ، ومعظم الكوفيين . وعدّ بعضهم الإضافة هنا ضعيفة أو أن اللام زائدة .

هـ - النداء و (أل) (٣٤) : لا يجوز البصريون نداء المعرف بـ (أل) ، فلا يقال مثلاً : يا الرجل ، ويا الغلام ، إلّا في ضرورة شعر ، لأن في ذلك جمعاً بين أداتي تعريف ، فالنداء تعريف بالقصد ، فإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة ، كأنك أشرت إليه ، و(أل) تفيد التعريف ، فيجتمع معرفان على معرف واحد ، وذلك ممتنع . وكذلك لا ينادى ما فيه (أل) العهد أو الغلبة أو التي للمح الصفة ، فإذا

نودي حذفت منه (أل) . وقد استثنوا شيئين : أحدهما ، لفظ الجلالة (الله) تعالى ، فيقال : يا الله ، لأن (أل) فيه لازمة ، فكأنها من بنية الكلمة ، فيجوز حينئذ قطع همزه ووصله ، والثاني : الجملة المسمّى بها ، كأن تسمّي شخصاً (الرجل قائم) ، فإذا ناديته قلت : يا الرجل قائم . وقد جاز النداء هنا لأنه سمّي به على طريق الحكاية ، ومعناه : يا مقولاً له الرجل قائم . وجوز بعضهم نداء اسم الجنس والمشبّه به المعروف بـ (أل) ، نحو : يا الأسد شدةً ، ويا الخليفة هيبه ، ويقدره غيرهم : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فيكون دخول (يا) على غير الألف واللام .

ويجوز البصريون نداء ما فيه (أل) في غير ما استثنى من ذلك ، باستعمال وصلة كاسم الإشارة ، نحو : يا هذا الرجل ، والحقيقة أن المنادى لفظاً اسم الإشارة (هذا) ، ومعنى النداء للرجل حقيقة . أو استعمال (أي) متلوّة بـ (ها) التنبيه ، نحو : يا أيها الرجل ، وهو كسابقه في اللفظ والمعنى . ويجوز الكوفيون نداء المقترن بـ (أل) في الاختيار ، أي يجوزون الجمع بين النداء و(أل) ، محتجين في ذلك بالقياس والسماع ، أمّا القياس فهو الإجماع على جواز نداء لفظ الجلالة (الله) ، فيجوز قياساً عليه : يا الرجل ، ويا الغلام ، وأمّا السماع فممنه قول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسبانا شرّاً (٣٥)

وقول الآخر : من أهلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودّ عني (٣٦)

وقول الآخر أيضاً : عباس يا الملك المتوجّ والذي عرفت له بيت العلاء عدنان (٣٧)

وردّ البصريون ما احتج به الكوفيون ، فقالوا في القياس : إن لفظ الجلالة قد كثر استعماله في كلامهم ، فخفف على ألسنتهم ، فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره . وقالوا أيضاً : إن الألف واللام في (الله) عوض عن همزة (إله) المحذوفة ، فصارت الألف واللام خلفاً منها ، فتنزلت منزلة حرف من الكلمة ، بدليل أنه يجوز أن يقال في النداء : يا الله (بقطع الهمزة) . وقالوا فيما استشهد به الكوفيون من الشعر بأنه ضرورة ، أو أن المنادى فيه محذوف ، والتقدير في الأبيات : يا أيها الغلامان ، ويا أيّتها التي ، ويا أيّها الملك ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه . وقيل في البيت الثاني أيضاً : إن الألف واللام في (التي) ليست للتعريف ، لأن الاسم الموصول يتعرّف بصلته ، فهما زائدتان لغير تعريف ، فجاز أن يجمع بين (يا) وبينهما . وقيل أيضاً : إنهما قد نزلتا منزلة بعض حروف الكلمة الأصلية ، لملازمتها الاسم الموصول ، فساغ دخول النداء عليهما .

و - النداء وضمير الخطاب، أو المضاف الى ضمير الخطاب (٣٨) : النداء خطاب في المعنى ، ولذلك منعوا الجمع بينه وبين ضمير الخطاب ، لأن أحدهما يغني عن الآخر، وما ورد في ظاهره الجمع بينهما ، كقول بعضهم : يا إياك قد كفيْتُك ، ويا أنت ، ومنه قول الأخوص . (وقيل لسالم بن دارة

برواية صدره المذكورة في الهامش) : يا أَبَجْرُ بنَ أَبَجْرٍ يا أَنتَا أنتَ الذي طَلَقْتَ عامَ جُعْتَا (٣٩)

خرج على أحد وجهين : الأول ، إنه من الندرة في الكلام ، أو ضرورة في الشعر ، والثاني : إن المنادي محذوف ، أو إن (يا) للتنبيه وليست للنداء . جاء في الكتاب (٢٩١/١) : " وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع بعض العرب يقول : يا أَنتَا ، فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد ، وإن شئتَ قلتَ : (يا) فكان بمنزلة (يا زيد)، ثم تقول : إِيَّاكَ ، أي إِيَّاكَ أعني " . أما ضمير المتكلم فلا ينادى ، وكذلك ضمير الغائب ، فلا يجوز نحو : يا أنا ، وياهُوَ ، لأنهما يناقضان النداء الذي هو خطاب الحاضر أو ما في حكمه .

كذلك لا ينادى المضاف الى ضمير الخطاب ، فلا يصح في النداء : يا غلامَكَ ، ونحوه ، لأنه جمع بين خطابين وهو ممتنع . جاء في المقتضب (٢٤٥/٤) : " اعلم أن إضافة المنادي الى الكاف التي تقع على المخاطب محال ، وذلك لأنك إذا قلت : يا غلامَكَ أَقبلُ ، فقد نقضت مخاطبة المنادي بمخاطبتكَ الكاف " .

رابعاً/ أداتان أو حرفان يفيدان معنى واحداً بلا فاصل بينهما . ومن مواضعهما ، ومسائلهما :

أ- أداتا توكيد (٤٠) : لا يجوز أكثر النحويين الجمع بين أداتي توكيد في جملة الكلام ، من غير فاصل بينهما ، فهم مثلاً لا يجمعون بين (إنّ) و(أنّ)، وذلك لأن الحرفين يفيدان معنى واحداً وهو التوكيد ، فإذا فصل بينهما جازت المسألة . جاء في الأصول (٢٩٣/١-٢٩٤) : " لا يجوز أن تدخل (إنّ) على (أنّ) ، كما لا يدخل تأنيث على تأنيث ، ولا استفهام على استفهام . فحرف التأنيث كذلك لا يجوز أن يدخل حرف تأكيد على حرف مثله ، لا يجوز أن تقول : إنّ أنكَ منطلقٌ يسرني ، تريد : إنّ انطلاقتك يسرني ، فإذا فصلت بينهما فقلت : إنّ عندي أنكَ منطلقٌ يسرني ، جاز " . وكذلك لا يحسن الجمع بين (إنّ) واللام المؤكدة بهما ، من دون أن يفصل بينهما فاصل ، فلا يجوز أن نقول : إنّ لزيداً منطلقٌ ، لأن اللام في معنى (إنّ)، فإن فصل بينهما ، نحو : إنّ في الدار لزيداً ، جاز القول ، وقد دخلت اللام على اسم (إنّ) المؤخر ، والفاصل بين الحرفين خبرها ، وتدخل على خبرها كثيراً ، نحو : إنّ زيدا لمنطلقٌ . وكان حق اللام أن تقع في صدر الجملة ، لأنها لام الابتداء ، وإنما أخّرت لضرب من الاستحسان ، وهو إصلاح اللفظ . وكذلك استحسنت تأخرها دون (إنّ)، لأنها غير عاملة و(إنّ) عاملة ، وحق العامل أن يليه معموله . وقد جاز اجتماعهما في الجملة الواحدة بفاصل ، مبالغة في إرادة التوكيد ، وسوّغ ذلك اختلاف لفظيهما . ومن اجتماعهما بفاصل للتوكيد قوله تعالى : { إنّ عليّنا للهدى . وإن لنا لآخرة } (الليل ١٢ ، ١٣) ، و { إنّ الله لغفورٌ رحيمٌ } (النحل ١٨) ، فقد دخلت اللام في الآية الأولى على اسم (إنّ) ، والفاصل خبرها ، ودخلت على خبرها (غفور) في الثانية ، والفاصل اسمها ، ونحو هذا كثير جداً في الشعر والنثر .

وكذلك لا يحسن في التوكيد اللفظي توالي حرفي توكيد ، نحو: **إِنَّ** **إِنَّ** زيدا مسافراً، ويحسن نحو: **إِنَّ** زيدا مسافراً **إِنَّ** زيدا مسافراً، بالفصل بينهما ، وقد جوزوا تكرار حرف الجواب من دون فاصل ، للتوكيد اللفظي نحو: نعم نعم ، أو: لا لا ، جواباً لمن سأل نحو : هل سافر زيد ؟ .

ب - أداتا نفي (٤١) : لا يجوز الجمع بين أداتي نفي في جملة الكلام ، إذا لم تكن الثانية زائدة على المذهب البصري ، أو مؤكدة لمعنى النفي وليست زائدة على المذهب الكوفي . ومما ورد في ظاهره الجمع بين أداتي نفي قول جميل بثينة :

لا لا أبوح بحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أخذت عليّ مَوَاتِقاً وعُهُوداً (٤٢)

وقول الآخر :

ولا يُنْسَكُ الأَسَى تَأْسِيّاً فَمَا لا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِماً (٤٣)
وقول الآخر أيضاً: بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنَّ أَنْتُمْ ذَهَباً ولا صَرِيْفاً ، ولكنْ أَنْتُمْ الْخَزْفُ (٤٤)

ففي البيت الأول تكررت (لا) على التوالي ، وجوز النحويون هذا التكرار في حروف الجواب ، من باب التوكيد اللفظي، على ما سبق بيانه . وفي البيت الثاني تكررت (ما) على التوالي أيضاً ، وبقي عمل الأولى (عمل ليس) ، فنصبت (معتصماً) ، ولم ينتقض بـ (ما) الثانية . وفي البيت الثالث عملت (ما) أيضاً عمل (ليس) ، فنصبت (ذهباً) و(صريفاً) ، ولم ينتقض عملها بـ (إن) النافية . وهذا تخريج الكوفيين لما في البيتين الثاني والثالث ، فـ (ما) عندهم نافية عاملة عمل (ليس) ، والأداة الثانية مؤكدة لمعنى النفي في الأولى، وليست زائدة . ويحكم البصريون بزيادة (ما) الثانية و(إن) ، وبعمل (ما) الأولى شدوداً في البيتين ، لأن نفيها قد انتقض، فـ (ما) عندهم فرع في العمل من (ليس) ، فلا تعمل عملها إذا انتقض نفيها ، لأن نفي النفي إثبات. وروى جماعة البيت الثالث برفع (ذهب) و(صريف) ، فيكون من أدلة المذهب البصري ، على إبطال عمل (ما) ، إذا انتقض نفيها . ونسب الزمخشري الى الفراء القول بأن (ما) و(إن) في البيت الثالث حرفا نفي ترادفا ، كترادف حرفي التوكيد في نحو: **إِنَّ** زيدا لقائم (٤٥) . وفيما أرى التشبيه غير دقيق ، فالحرفان في البيت متواليان ، وفي المثال قد فصل بينهما ، فجاز مجيئهما في جملة الكلام على ما سبق بيانه .

ج - أداتا شرط (٤٦) : لا يجوز اجتماع أداتي شرط في جملة الكلام ، من دون فاصل بينهما، وذلك لإفادتهما معنى واحداً . فإذا ورد ما ظاهره الجمع بينهما من دون فاصل ؛ كقوله تعالى : { **أَيَّامًا** تَدْعُوا فَلَهُ **الْأَسْمَاءُ** الْحُسْنَى } (الإسراء ١١٠) ، و { **أَيَّامًا** الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا **عُدْوَانَ** عَلَيَّ } (القصص ٢٨) ، ونحو ذلك ، فيخرجه النحويون على أحد وجهين : **الأول** ، **إِنَّ** الأداة الأولى للشرط وهي (أي) في الآيتين ، و(ما) زائدة لتأكيد ما في (أي) من الإبهام ، ولا عمل لها في الكلام . **والثاني** : إنهما للشرط معاً ، والثانية فيها توكيد للأولى ، أي توكيد لمعنى الشرط في الأولى ، والذي سهل الجمع بينهما اختلاف لفظيهما . ويرجح جماعة الوجه الأول ، لأن (ما) كثيراً ما تترادف في باب الشرط ، نحو

: أينما ، وحيثما ، وكقوله تعالى : {إِذَا تَرَيَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا} (مريم ٢٦) ، ف (ما) زیدت بعد (إن) الشرطية وأدغمت معها ، والأصل (إن ما ترين ...) ، وفيها تأكيد لمعنى الشرط في (إن) .

د - أَدَاتَا اسْتِثْنَاء (٤٧) : لا يجوز معظم النحويين اجتماع أداتي استثناء (فعلاً أو حرفاً) ، في جملة الكلام ، من دون فاصل بينهما ، لأنهما يفيدان معنى واحداً ، كأدوات التوكيد والنفي والشرط ، على ما سبق بيانه . وقد حكى بعضهم ما ظاهره الجمع بينهما من دون فاصل ، نحو : قامَ القومُ إلّا خلا زيدا ، ونجحَ الطلابُ إلّا عدّاً خالداً ، أو إلّا حاشاً خالداً . جاء في الأصول (٣٧٠/١) : " اعلم أنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه الحروف إلّا ويكون الثاني اسماً مثل قولك : قامَ القومُ إلّا خلا زيدا ، هذا لا يجوز أن تجمع بين (إلّا) و(خلا) ، فإن قلت : إلّا ما خلا زيدا ، وإلّا ما عدّاً ، جاز ولا يجوز : إلّا حاشَ زيدا ، والكسائي يجيزه إذا خُفِضَ بحاشا " . وللنحويين في تخريج ما حكى منه مذاهب : أحدها ، إنه شاذ ، ولا يقاس عليه ، وهذا مذهب البصريين ، والثاني : جواز الجمع بين (إلّا) واثنين من أدوات الاستثناء ، هما (خلا ، وعدا) ، إذا اقترنتا ب (ما) ، فتكون الأداة الثانية تأكيداً لمعنى الاستثناء في الأولى ، وهذا مذهب الكوفيين ، والثالث : جواز الجمع بين (إلّا) و(حاشا) إذا كانت (حاشا) جارةً للاسم المستثنى ، لا ناصبةً له ، نحو : حضرَ القومُ إلّا حاشاً زيدٍ ، وهذا المذهب ينسب للكسائي ، والرابع : جواز الجمع بين أداتين مما ذكرنا ، إذا خرجت الأداة الثانية عن معنى الاستثناء ، وهذا مذهب جماعة من النحويين . وفيما أرى أن المنع هو المرجح ، وقد يغتفر الجمع بينهما إذا كانت الأداة الثانية تأكيداً أو تقوية لمعنى الاستثناء في الأولى ، أو خرجت الأداة الثانية عن معنى الاستثناء .

هـ - أَدَاتَا تَعْدِيَّة (٤٨) : لا يجوز الجمع بين أداتين من أدوات تعدية الفعل الثلاث (الهمزة وتضعيف عين الفعل وحرف الجر) في جملة الكلام ، لأنهما يفيدان معنى واحداً ، فأدوات التعدية تتعاقب ولا تجتمع في جملة واحدة . جاء في شرح المفصل (م٣/٣١٥) : " اعلم أنه متى عدّيت الفعل بالهمزة أو التضعيف ، لم تجمع بين واحد منهما وحرف الجر ، لأن الغرض تعدية الفعل ، فبأي شيء حصل أغنى عن الآخر ، ولا حاجة الى الجمع بينهما ، فنقول : أدخلتُ زيدا الدارَ ، وأذهبتُ خالداً ، ودخلتُ بزيدي الدارَ ، وأذهبتُ به ... ، ولا يجوز : أدخلتُ بزيدي الدارَ ، ولا أذهبتُ به ، فتجمع بين الهمزة والباء ، لما ذكرت لك " .

ومما جاء فيه تعدّي الفعل بحرف واحد ، قوله تعالى : {يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ} (النور ٤٣) ، و{ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} (البقرة ١٧) . فإذا ورد ما ظاهره الجمع بين أداتي تعدية في جملة واحدة ، خرّج على أن أحدهما زائدة وليست للتعدية ، والأخرى للتعدية ، أو يحكم على ذلك بالشذوذ أو الندرة أو الضرورة الشعرية .

و - حرفا جرّ (٤٩) : لا يجوز اجتماع حرفي جرّ ، سواء أكانا متفقين معنى وعملاً أو عملاً فقط . وما ورد في ظاهره اجتماعهما في جملة واحدة ، يخرج على أحد الأوجه الآتية : الأول ، الحكم بزيادة الحرف الثاني منهما للتوكيد ، أي إلغاؤه عملاً لا معنى ، والثاني : إلغاؤه عملاً ومعنى ، والثالث : إنه ضرورة

لا يقاس عليها ، والرابع : إن الثاني اسم لا حرف . وفيما أرى أن القول بالزيادة للتوكيد أولى بالقبول في مواضع كثيرة ، وقد يجوز أن يكون الثاني اسماً ، في مواضع معينة ، وذلك بحسب المعنى المراد . والشواهد والأمثلة كثيرة في هذه المسألة ، نذكر بعضاً منها بإيجاز :

(أ) - اجتماع حرفين مثلين وهو قليل ، كدخول الكاف على الكاف ، ومنه رجز لخطام المجاشعيّ ، كقوله :

(وصاليات كَمَا يُؤْتَفَيْنُ) (٥٠)، فالكاف الأولى حرف جر وتشبيه ، والثانية اسم بمعنى (مثل)، أي :

كمثل ما يؤتفين ، أو حرف زائد لتوكيد الأول . وقيل : ويحتمل أن يكونا اسمين أكد أيضاً ثانيهما أولهما . وكدخول اللام على اللام ، ومنه قول مسلم بن معبد الوالبي ، (وقيل: لغيره) :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً (٥١)

ففي قوله (للما) اجتمعت لآمان ، فخرجه أكثرهم على زيادة إحدى اللامين للتوكيد ، فقال جماعة : الثانية هي الأولى بالزيادة ، لأن حكم الزائد أن لا يبتدأ به ، ولم يحكم باسمية اللام الثانية ، لأنه لم يثبت عندهم أن اللام اسم ، كما ثبت أن الكاف اسم . ويحكم جماعة بشذوذه ، لتوالي الحرف بلفظه نفسه .

(ب) - اجتماع ما ظاهره حرفي جرّ مختلفين لفظاً ومعنى ، وهو كثير ، نذكر بعضاً من الشواهد عليه :

١ - دخول (عن) على (الباء) ، وهو أقل شذوذاً عندهم ، ومنه قول الأسود بن يعفر :

فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبًا (٥٢)

فخرج على زيادة الحرف الثاني (الباء) تأكيداً للأول (عن)، وقد سهّل اجتماعهما اختلاف لفظيهما .

٢ - دخول (من) على (على) ، ومنه قول مزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة وفرخها :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّهَا تَصِلَ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيزَاءَ مَجْهَلٍ (٥٣)

فخرج على أن (على) في (من عليه) اسم بمعنى (فوق) ، والمعنى (من فوقه) .

٣ - دخول (من) على (عن) ، ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً ، وَأَمَامِي (٥٤)

فَخَرَجَ عَلَى أَنْ (عن) فِي (من عن) اسم بمعنى : جانب أو ناحية ، وليس حرف جرّ . فـ (عن) حرف من معانيه المجاوزة ، وهو يوصل معنى الفعل الذي قبله الى الاسم الذي بعده ، فإذا دخلت عليه (من) يكون اسماً ، بمعنى جانب أو ناحية . فيكون معناه في البيت : من جانبي أو ناحيتي تارة

٤- دخول (عن) على (الكاف) ، كقول العجاج يصف نسوة :

بَيْضٌ ثَلَاثٌ كَنَعَا جَمٌّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُتَهَمِ (٥٥)

فَخَرَجَ عَلَى أَنْ الكاف في قوله (كالبرد) اسم بمعنى (مثل) ، فيكون المعنى (عن مثل البرد) .

ز - حرفا عطف (٥٦) : لا يجوز اجتماع حرفي عطف في جملة الكلام ، لأنهما بمعنى واحد ، فإن ورد ما ظاهره اجتماعهما ، خَرَجَ عَلَى أَنْ أحدهما ليس بعاطف . جاء في الأصول (٦٠/٢) : " اعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، فإن وجدت ذلك في كلام ، فقد أخرج أحدهما من حروف النسق ، وذلك مثل قولهم : لم يَمْ عَمْرُو ولا زَيْدٌ ، الواو نسق و (لا) تأكيد للنفي " . و (لا) هذه لا يعطف بها في النفي بل في الإيجاب ، نحو : قَامَ زَيْدٌ لا بَكْرٌ ، فتكون عاطفة نافية ، فإذا دخلت عليها واو العطف ، نحو : ما قَامَ زَيْدٌ ولا بَكْرٌ ، كانت الواو هي العاطفة ، و (لا) مؤكدة للنفي لا غير ، كقوله تعالى : { فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ . ولا صَدِيقٍ حَمِيمٍ } (الشعراء ١٠٠ ، ١٠١) ، و { فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ ولا نَاصِرٍ } (الطارق ١٠) . وقد قيل : من المحال عطف العاطف على العاطف .

ومما جاء في ظاهره الجمع بين حرفي عطف ، قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يَقْدَنَ بِأَرْسَانِ (٥٧)

فقوله (وحتى) الواو فيه عاطفة ، و (حتى) ابتدائية وليس بعاطفة ، بدليل دخول حرف العطف عليها . وفي نحو : محضر زَيْدٌ ولكن بَكْرٌ ، فالعاطف الواو و (لكن) للاستدراك لا للعطف ، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين . والعطف هنا عطف مفرد على مفرد ، وقيل : هو عطف جملة على جملة ، والتقدير : ولكن حضر بَكْرٌ . وذهب بعضهم الى أن (لكن) هي العاطفة ، والواو زائدة لازمة ، أي أن (لكن) لا تستعمل عاطفة إلا بدخول الواو عليها . وقال بعضهم الآخر : الواو غير لازمة ، أي قد تفارق (لكن) ، وهذا هو المرجح . ومن العطف بالواو و (لكن) للاستدراك ، قوله تعالى : { مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ } (الأحزاب ٤٠) .

ح - حرفا استفهام (٥٨) : لا يجوز الجمع بين حرفي استفهام ، في جملة الكلام بلا فاصل . فإذا ورد ما ظاهره الجمع بينهما ، يخرج أحدهما على معنى آخر ، أي لا يبقيان على معنى الاستفهام معاً ، بل يبقى أحدهما ويُخَرَّجُ الثاني على معنى آخر . ومن ذلك قوله تعالى : { أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ } (الرعد ١٦) ، فـ (أم) منقطعة بمعنى (بل) ، و (هل) للاستفهام . وقول علقمة بن عبدة الفحل : أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيِّنِ مَشْكُومُ (٥٩)

وقد استشهد به سيبويه على أن (أم) منقطعة بمعنى (بل) ، وليست للاستفهام ، و(هل) للاستفهام . وذكر ابن جني مذهب سيبويه هذا ، وقال بعد أن أورد البيت المذكور (المحتسب ٢/٢٩١) : " ألا ترى الى ظهور حرف الاستفهام وهو (هل) ، في قوله ؛ أم هل كبير بكى ؟ ، حتى كأنه قال : بل هل كبير؟ ، ترك الكلام الأول وأخذ في استفهام مستأنف " . ومذهب سيبويه هذا عليه معظم جمهور النحويين .

وذهب جماعة من النحويين الى أن (أم) هي الاستفهام ، و(هل) بمعنى (قد) ، فكان عندهم خلع الاستفهام من (هل) أسهل من (أم) ، بدليل استعمال (هل) غير استفهام ، نحو قوله تعالى : { هل أتى على الإنسان حين من الدهر } (الإنسان ١) ، أي قد أتى عليه ذلك ، و{ هل جزاء الإحسان إلا الإحسان } (الرحمن ٦٠) أي : ما جزاء الإحسان إلا الإحسان (٦٠) .

ورُدَّ هذا المذهب بأن (هل) يصح تقديرها بـ (قد) في الآية (هل أتى ...) ، لأن بعدها جملة فعلية ، وغير مسبوقة باستفهام ، ولكن لا يصحّ تقديرها بـ (قد) في البيت الشعري المذكور ، لأن (هل) بعدها جملة اسمية لا فعلية ، وقد سبقت باستفهام . فأصحاب الردّ يرون جواز نزع الاستفهام من (هل) وتقديرها بـ (قد) ، إذا لم يدخل عليها حرف استفهام ، وتليها جملة فعلية ، كما في الآية الكريمة ، فإذا دخل عليها استفهام كالهزمة ، تكون بمعنى (قد) والهزمة للاستفهام ، كقول زيد الخيل الطائي :

سائل فوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ (٦١)

وكذلك تكون (هل) بمعنى (قد) في هذا البيت على رواية (أم هل رأونا) ، و(أم) للاستفهام . وقد روي البيت (فهل رأونا) ، فيخرج مما نحن فيه ، إذ لا جمع فيه بين حرفي استفهام .

وذهب بعضهم الى أن (أم) في الآية { أم هل تستوي ... } ، والبيت (أم هل كبير ...) حرف عطف دخل على (هل) الاستفهامية ، والتقدير في الآية : { وهل تستوي... } ، وفي البيت { وهل كبير ... } .

ط - حرفا استقبال (٦٢) : لا يجمع بين حرفي استقبال في جملة الكلام ، كالسين وسوف ، فهما مختصان بالدخول على الفعل المضارع ، وتخليصه للاستقبال ، فلا يجمع بينهما لأنهما بمعنى واحد ، فأحدهما يغني عن الآخر في التخليص . فلا يقال مثلاً : سوف سيسافر زيدٌ ، ويصحّ : سوف يسافرُ زيدٌ أو سيسافرُ زيدٌ ، والمعنى العام واحد في الجملتين . ويذهب كثيرون الى منع الجمع بين حرف من نواصب المضارع وحرف استقبال ، فلا يقال مثلاً : سوف أن يقومَ ، ولا سوف لن يقومَ ، ونحو ذلك ، لأن معنى الاستقبال يحدث بأحدهما ، فلا حاجة للجمع بينهما . فإن ورد ما ظاهره الجمع بين حرفين يخلصان المضارع للاستقبال ؛ مما ذكرنا ونحوهما ، يحكم عليه بالشذوذ ، أو بزيادة أحدهما حشواً .

ي - حرفا قسم (٦٣) : للقسم حروف متعددة منها الباء والواو والتاء . ويستعمل النحويون مصطلح البديل غالباً في كلامهم على استعمال حروف القسم ، فقالوا : إن الواو بديل من الباء ، والتاء بديل من الواو في القسم . ويستعملون مصطلح العوض أحياناً في هذه المسألة بمعنى البديل ، من باب التسامح

في استعمال أحد المصطلحين مكان الآخر لدلالة واحدة . ويمنع النحويون خلافاً لبعضهم الجمع بين الباء والواو أو بين الواو والتاء ونحوهما ، أي بين البذل والمبدل منه أو العوض والمعوض منه ، على ما سبق بيانه ، لأن أحدهما يغني عن الآخر في أداء المعنى ، كما منعوا الجمع بين حرفين يفيدان معنى واحداً في التوكيد والنفي والشرط والإستفهام والعطف ونحوها ، على ما سبق بيانه أيضاً . فلا يصح القول : وبالله أو وتالله ، إذا جعل الحرفان معاً للقسم .

خامساً / شيئان متضادان (متناقضان) معنى : ومن مواضعهما ، ومسائلهما :

أ- **الإضافة والتتوين (٦٤) :** يمتنع الجمع بين الإضافة والتتوين ، لأن الإضافة تكون للتعريف والتخصيص ، والتتوين يدلّ على التتكير ، فهما متضادان (متناقضان) معنى ، والإضافة تدلّ على نقصان الاسم المضاف ، فيكون تمامه بالمضاف إليه ، أي أن الاسم المضاف والمضاف إليه كاسم واحد ، جزؤه الأول المضاف والثاني المضاف إليه ، لذا يمتنع الفصل بينهما بالتتوين ، كما يمتنع الفصل بين جزأي الاسم ، والتتوين يلحق آخر الاسم إذ يدلّ على كماله وتمامه . ويوضح ابن جني المسألة في الخصائص (٦٧٦) إذ يقول : " ومن غلبة حكم الطارئ حذف التتوين للإضافة ، نحو : غلامٌ زيدٌ وصاحبٌ عمرو ، وذلك لأنهما ضدان ، ألا ترى أن التتوين مؤذن بتمام ما دخل عليه ، والإضافة حاكمة بنقص المضاف ، وقوة حاجته الى ما بعده ، فلما كانت هاتان الصفتان على ما ذكرنا ، تعادتا وتنافتا ، فلم يمكن اجتماع علامتيهما . وأيضاً فإن التتوين علّم للتتكير ، والإضافة موضوعة للتعريف ، وهاتان أيضاً قضيتان متدافعتان " . وبعبارة موجزة فإن المضاف في غاية الحاجة الى المضاف إليه من بعده ، فلو ألحقته التتوين المؤذن بالوقف ، وهو متناه في قوة الحاجة الى الوصل ؛ جمعت بين الضدين ، لذا امتنع الجمع بينهما . ومنع الجمع بين الإضافة والتتوين ، يكون في الإضافة غير المحضة كذلك .

ب - **أل والتتوين (٦٥) :** يمتنع الجمع بين (أل) والتتوين ، كما يمتنع الجمع بين الإضافة والتتوين ، لأن (أل) تفيد التعريف كما تفيد الإضافة ذلك ، والتتوين علامة للتتكير ، فيتدافعان ويتضادان في جملة الكلام على سبق بيانه في مسألة الإضافة والتتوين . جاء في الخصائص (٦٧٤) : " فإذا ترادف الضدان في شيء منها ، كان الحكم منهما للطارئ ، فأزال الأول . وذلك كـ (لام) التعريف إذا دخلت على المنون حُذف لها تتوينه ، كرجلٍ والرجل ، وغلامٌ والغلام ، . وذلك أن اللام للتعريف ، والتتوين من دلائل التتكير ، فلما ترادفا على الكلمة تضاداً ، فكان الحكم لطارئهما ، وهو اللام " .

ج - الحذف والتوكيد (٦٦) : لا يجوز الجمع بين الحذف والتوكيد في جملة الكلام ، على مذهب معظم النحويين ، لأن الحذف دليل الاختصار والإيجاز ، والتوكيد دليل الإسهاب والإطناب ، فتدافعا وتناقضا .

وذكر ابن هشام الأنصاري أن الأخفش هو أول من شرط أن لا يكون المحذوف مؤكّداً (وقال جماعة هو مذهب الكسائي) ، فقد منع أن يؤكد الضمير (العائد) ، المحذوف من جملة الصلة في نحو : الذي رأيتُ زيدٌ ، فلا يصح أن نقول : الذي رأيتُ نفسه زيدٌ ، بحذف الهاء من (رأيتُهُ) ، ويصح : الذي رأيتُهُ نفسه زيدٌ . وحجة الأخفش أن من أغراض الحذف التخفيف لطول الكلام ، فلو أكدوا المحذوف لنقض الغرض ، لأن التوكيد من مظان الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظان الاختصار والإيجاز ، فهما ضدان . وقد تبع الأخفش في هذه المسألة ، أي منع توكيد المحذوف ، أبو علي الفارسي ، وتلميذه ابن جنّي ، وتبعهم ابن مالك ، فقال في المفعول المطلق : وحذف عامل المؤكّد امتنع وفي سواه لدليل مُتّسع

ففي نحو: ضربتُ ضرباً ، منع ابن مالك حذف (ضرب) عامل المفعول المطلق (ضرباً) ، ، لأن (ضرباً) جيء به لتقوية عامله (ضرب) ، وتقرير معناه ، والحذف مناف لذلك . وجوز حذف عامل المفعول المطلق المبين للعدد أو النوع ، لأنه يدلّ على معنى الفعل ، فأشبه المفعول به ، فجاز حذف عامله ، كما جاز حذف عامل المفعول به . ويخالف جماعة ما ذهب إليه ابن مالك في منع حذف عامل المفعول المطلق المؤكّد ، ومنهم ابنه بدر الدين ، إذ يرون أن حذف الشيء لدليل وتوكيده لا تنافي بينهما ، لأن المحذوف لدليل كالثابت (٦٧) . وقد عدّ هؤلاء نحو : ضرباً زيداً من باب توكيد عامل المفعول المطلق (ضرباً) ، وهو الفعل (اضرب) المحذوف ، والتقدير عندهم : اضربْ ضرباً زيداً . ويوضح ابن جني المسألة في الخصائص (٢٣٥) إذ يقول : " ألا تراك لا تقول : ضرباً زيداً ، وأنت تجعل (ضرباً) توكيداً لـ (اضرب) المقدرة ، من قبل أن تلك اللفظة قد أنيبت عنها الحال الدالة عليها ، وحذفت هي اختصاراً ، فلو أكدتها لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها . لكن لك أن تقول : ضرباً زيداً ، لا على أن تجعل (ضرباً) توكيداً للفعل الناصب لزيد ، بل على أن تبدله منه ، فتقيمه مقامه ، فتتصب به (زيداً) . فأما على التوكيد به لفعله ، وأن يكون (زيد) منصوباً بالفعل الذي هذا توكيد له فلا " .

وكان سيبويه وأستاذه الخليل يجيزان حذف المؤكّد . جاء في الأشباه والنظائر (٢٩٨/١) : " إن سيبويه سأل الخليل عن نحو : (مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما) ، كيف ينطق بالتوكيد ؟ فأجابته : بأنه يرفع بتقدير : هما صاحبائي أنفسهما ، وينصب بتقدير : أعنيهما أنفسهما . ووافقهما على ذلك جماعة . واستدلوا بقول العرب : **إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا** وإن في السرّ إذ مَضَوْا مَهَلًا

وقولهم : (إِنَّ مَالاً وَإِنَّ وَلَدًا) ، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكَّد بـ (إِنَّ) " . وردَّ جماعة البيت بأن فيه نظراً، فإن المؤكَّد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر (٦٨) .
ومما يستدل به المجوزون أيضاً ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :
اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ
قالوا : أراد : (اضربْ عَنْكَ) ، فحذف نون التوكيد الخفيفة . وقال جماعة : لا توكيد ولا حذف في البيت ، أي أن الفعل (اضربْ) لم يؤكد ، وقد حُرِكَ ضرورة ، لكثرة السواكن في البيت (٦٩) . وردَّ المانعون بأن ما في البيت - على مذهب المجوزين - قليل أو شاذ في الاستعمال ، وضعيف في القياس ، وفيه نقض الغرض . جاء في الخصائص (١٢٨) : " وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد ، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب ، وينتقي عنه الإيجاز والاختصار . ففي حذف هذه النون نقض الغرض " .

ومما يعدّ نقضاً للغرض أيضاً عندهم توكيد الفعل الناصب المحذوف ، لدلالة الحال المشاهدة عليه ، من ذلك قولك لِمَنْ سَدَّ سَهْمًا ، ثم أرسله نحو الغرض ، فسمعت صوتاً فقلت : الْقِرْطَاسَ وَاللَّهِ ، أي أصابَ الْقِرْطَاسَ ، فالفعل (أصاب) قد حذف لدلالة الحال عليه ، وهذا الفعل لا يجوز توكيده ، فنقول : (إصابة الْقِرْطَاسِ) . جاء في الخصائص (٢٣٥) : " لأن في توكيده تنبيهاً للفظه المختزل ، ورجوعاً عن المعتزَم من حذفه واطِّراحه ، والاكتفاء بغيره منه وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده ، لتداخل حاله به ، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز ، فاعرف ذلك مذهباً للعرب " .

وكذلك لا يجوز حذف الْمُقَسَّم عليه ، وتبقيّة الْقَسَمِ ، لأن الغرض إنما هو توكيد الْمُقَسَّم عليه بِالْقَسَمِ . فهذا من المحال كما يقول ابن جنِّي ، أي أن يؤتى بالمؤكَّد ويحذف المؤكَّد ، لأنه نقض الغرض ، كما لا يجوز أن يؤتى بـ (أجمعين) من غير تقدّم المؤكَّد (٧٠) .

د - فعل وظرف متناقضان زماناً (٧١) : الفعل بحسب زمانه ثلاثة (على مذهب جمهور النحويين) : ماضٍ وزمانه الماضي لا غير ، ومضارع وزمانه الحاضر أو المستقبل ، وأمر وزمانه المستقبل لا غير .

وظرف الزمان ثلاثة أيضاً : منه ما يدلّ على الماضي ، ومنه ما يدلّ على الحاضر ، ومنه ما يدلّ على المستقبل . فإذا جيء بظرف زمان مع فعل في جملة الكلام ، وجب مراعاة الاتفاق في الزمان بينهما ، لئلا يقع التناقض بين زمانيهما ، إذ لا يجتمع المتناقضان في التركيب الواحد في الكلام . فلا يصح أن نقول : (سافرَ زيدٌ الآنَ أو غداً) ، ولا (يسافرُ بكرٌ أمسٍ) ، لتناقض زمان الفعل مع ما يدلّ عليه الظرف من زمان ،

وهو من المُحال كما يقول سيبيويه . جاء في (الكتاب ٢٥/١) : " فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسأتيتك غداً ، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غداً ، وسأتيتك أمس " . ويعدّ ذلك لحناً عند النحويين ، بل أفحش الخطأ في الكلام . ويذكرون بعضاً من ذلك اللحن في كلام العامة ، كقولهم : لا أكلمه قط ، وما كلمته أبداً ، ف (قط) ظرف لما مضى من الزمان ، فينقض زمن الفعل (أكلم) الحاضر أو المستقبل ، و(أبداً) ظرف لما يستقبل من الزمان ، فينقض زمن الفعل (كلم) الماضي ، والصواب : ما كلمته قط ، ولا أكلمه أبداً .

هـ - أفعال التفضيل (المضاف والمحلى بأل) و(من) الجارة للمفضل عليه (٧٢) : أفعال التفضيل على ثلاثة أحوال هي : ١- مقترن بـ (أل) ، نحو : محمدٌ الأفضل ٢- مضاف الى معرفة ، نحو : محمدٌ أفضل الناس ، أو نكرة نحو : محمدٌ أفضل رجلٍ ٣- مجرد من (أل) والإضافة ، نحو : بكرٌ أفضل من زيد . الأولى والثانية تخلو من الحرف (من) الجار للمفضل عليه ، والثالثة يقترن فيها المفضل عليه بـ (من) الجارة له ، لفظاً أو تقديرًا . أي أن أفعال التفضيل المقترن بـ (أل) والمضاف ، لا يجتمعان مع (من) الجارة للمفضل عليه ، لما بينهما من تناقض ، فـ (أل) للتعريف ، والإضافة للتعريف أيضاً ، و(من) فيها معنى التكرير ، فهما حالتان متضادتان . فإذا ورد ما ظاهره اقتران أفعال التفضيل (المقترن بأل أو المضاف) ، بـ (من) الجارة للمفضل عليه ، كقول الأعشى ميمون بن قيس : ولست بالأكثر منهم حصي فإنما العزة للكثير

يخرجه النحويون على أحد الأوجه الثلاثة : الأول ، إن الألف واللام زائدة وليست للتعريف ، والأصل : بأكثر منهم حصي ، والثاني : إن (منهم) متعلق بمحذوف مجرد من الألف واللام ، وليس بـ (الأكثر) المذكور ، والتقدير : ولست بالأكثر أكثر منهم ، وقد جاز الإضمار لدلالة المذكور عليه ، والثالث : إن (من) تبعية ، وهي ومجرورها متعلقان بمحذوف ، يقع حالاً من اسم (ليس) وهو التاء ، والتقدير : ولست بالأكثر حصي حال كونك منهم ، أي حال كونك بعضهم . وقيل التقدير : ولست حالة كونك من بينهم بالأكثر حصي (٧٣) . وفيما أرى أن التكلف واضح في الوجهين الثاني والثالث ، وقد يُقبل القول بزيادة اللام على الوجه الأول ، ولكن الأولى أن يحكم على ما في البيت بالندرة أو الشذوذ .

و - الندبة والاسم المبهم (النكرة أو المعرفة المبهمة) (٧٤) : الندبة نوع من أنواع النداء ، وعلامتها : (وا) أو (يا) ، في أول المنادى المندوب . والندبة : تفجع النادب على المندوب أو التوجع منه ، والمندوب : هو المتفجع عليه أو المتوجع منه . والتفجع : إظهار الحزن وقلّة الصبر عند نزول المصيبة . والغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصائب ، ولذلك لا تندب النكرة لإبهامها ، فلا يصحّ نحو : وارجلاه ، بل تندب المعرفة السالمة من الإبهام ، نحو : وازياده ، أي أن المعرفة المبهمة لا تندب كما لا تندب النكرة ، كـ : الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول و(أي) ونحوها ، فيقبح في

الندبة أو لا يصحّ ، نحو : (وا أنتاه) و(وا هذا) و(وا من رحلته) و(وا أيها) ؛ لعدم حصول الفائدة من معنى الندبة ، وهي متوقفة على شهرة المندوب ، وهذا مذهب سيبويه وعليه جمهور البصريين . جاء في الكتاب (٢٢٧/٢) : " هذا باب ما لا يجوز أن يندب ، وذلك قولك : وا رجلاً ، وا رجلاً ، وزعم الخليل - رحمه الله - ويونس : أنه قبيح وأنه لا يقال . وقال الخليل - رحمه الله - : إنما قبح لأنك أبهمت ، ألا ترى أنك لو قلت : وا هذا ، كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تقجع بأعرف الأسماء ، وأن تخصّ ولا تبهم ، لأن الندبة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز : يارجلأ ظريفاً ، فكنت نادباً نكرة ، " . فغرض الندبة إن إظهار الألم والحزن والتفجع ، بأشهر أسماء المندوب وأعرفها ، لكي يعرفه السامعون ، والنكرة لا تدلّ على شيء معين فهي مبهمة ، كذلك بعض المعارف الشبيهة بها في الإبهام ، ولذلك لا يجمع بين الندبة والمبهم (نكرة أو معرفة) ، لتناقضهما في المعنى .

وجوز الكوفيون ندبة النكرة والأسماء الموصولة ، وحجّتهم أن النكرة تقرب من المعرفة بالإشارة ، وأن الأسماء الموصولة معارف بصلاتها فتجوز ندبتها ، واستدلوا بما حكى عنهم من قولهم (وا من حفر بئر زمزماه) . وردّ البصريون الحجة هذه بأن النكرة باقية على إبهامها ، وأن الأسماء الموصولة لا تخلو من الإبهام وإن تخصصت بصلتها ، وصلتها جملة والجملة في الأصل نكرات ، وأن ما استدلوا به هو من الشاذ أو النادر الذي لا يقاس ، أو أن المندوب فيه بحكم المعرفة ، لأن (من حفر بئر زمزم) معلوم ، وهو عبد المطلب جدّ النبي محمد (ص) ، فصار ذلك علماً عليه ، يعرف به بعينه ، فجرى مجرى الأعلام ، نحو : واعبد المطلباء .

ز - المعرفة والنكرة في النعت (٧٥) : يتطابق النعت والمنعوت في أحوال متعددة ، منها التعريف والتكثير ، فالمعرفة لا تنعت إلا بمعرفة ، والنكرة لا تنعت إلا بنكرة ، نحو : هذا رجل كريم ، وجاء زيد الكاتب ، فلا يصحّ : هذا رجل الكريم ، ولا جاء زيد كاتب ، إذا جعلت (الكريم) نعتاً لـ (رجل) ، و(كاتب) نعتاً لـ (زيد) ، لئلا يجتمع متناقضان (المعرفة والنكرة) في جملة الكلام ، لأن المنعوت ونعته ، كالشيء الواحد ، واجتماع متناقضين في شيء واحد يفسد معناه ، لأن في التعريف إيضاحاً وفي التكثير إبهاماً ، والنعت والمنعوت في المعنى واحد ، فتدافع الضدان وامتنع اجتماعهما .

ويزيد أبو البركات الأنباري إيضاحاً للمسألة في أسرار العربية (٢٩٤) بقوله : " فإن قيل : فلم لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة ، وكذلك سائرهما ؟ قيل : لأن المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه ، والنكرة ما كان شائعاً في جنسه ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون شائعاً مخصوصاً " . وعلى ما سبق بيانه وجب التطابق بين النعت ومنعوته ، في التعريف والتكثير ، لبيان المعنى وتحقيق الفائدة من النعت في الكلام . وجوز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة ، فيما فيه مدح أو ذم ، وجوز الأخفش من البصريين نعت النكرة الموصوفة بالمعرفة . وقد

خُرَجَ ما استشهدوا به على أوجه تخرجه مما اتفق عليه النحويون ، في وجوب مطابقة النعت منعوته في التعريف والتذكير .

ح - إضافة العلم والنكرة (٧٦) : لا يجوز أكثر النحويين إضافة العلم وهو باق على تعريفه ؛ سواء أضيف الى معرفة أو نكرة ، لأن في إضافته الى معرفة - وهو باق على تعريفه - يجتمع فيه تعريفان ، وهما تعريف العلمية وتعريف الإضافة ، وهذان مترادفان يمتنع اجتماعهما ، وقد سبق بيان هذا المسألة . ولأن في إضافته الى نكرة - وهو باق على تعريفه أيضاً - اجتماع الضدين (المتناقضين) ، وهما تعريفه بالعلمية ، وتذكيره قبل الإضافة الى النكرة ، فيكون الاسم معرفاً منكراً في حال واحدة ، وهو من المحال . جاء في المقتصد (م ٨٧٣/٢) : " كذلك قولك : زيد رجل ، ، ولو قدرت أنك أضفت زيدا وهو معرفة ، حتى كأنه لا يكون هذا الاسم لغير الواحد المعين ، كنت متعرضاً للإحالة ، إذ التعريف والتذكير ضدان ، فاجتماعهما ظاهر الفساد " .

ويذهب جماعة من النحويين الى أن العلم باق على تعريفه بالعلمية ، سواء أضيف الى معرفة أو نكرة (وقد سبق ذكر هذا المذهب) ، فيكون فيه تعريفان إذا أضيف الى معرفة ، تعريف العلمية وتعريف الإضافة ، وهو ممتنع على مذهب أكثرهم (كما ذكرنا) . وهذه الجماعة ترى أن تعريف الاسم بالإضافة وهو باق على تعريفه بالعلمية ، يزيده بياناً وتوكيداً ، ولكن إضافة العلم الى النكرة وهو باق على تعريفه - على مذهب هؤلاء - تكون عبثاً إذ لا معنى زائداً فيها ولا فائدة ، لأن تعريفه تحصيل حاصل . كذلك تكون إضافة العلم الى النكرة عبثاً بعد خلع التعريف منه - على مذهب أكثر النحويين - وتخصيصه بالنكرة ، فيكون مخصصاً منكراً في حال واحدة ، وهو من المحال . ومن المعلوم أن القصد من الإضافة التعريف أو التخصيص ، فإذا كان الاسم معرفاً فما الحاجة الى تعريفه ثانية ، أو تخصيصه وهو أدنى مرتبة من التعريف ؟ . وفيما أرى أن الأولى بالقبول ، القول بأن اسم العلم باق على تعريفه في الإضافة ، ولكنه يزداد بها وضوحاً وتوكيداً لعلميته إذا كان المضاف إليه معرفة . ولكن إضافته الى النكرة ، سواء نزع منه التعريف أو لم ينزع ، تعدّ عبثاً إذ لا فائدة فيها ، لأن تعريفه تحصيل حاصل إذا كان باقياً على تعريف العلمية ، ولأن تخصيصه أدنى مرتبة من التعريف ، ولذا فالإضافة هنا في غاية العبث والفساد في الكلام . وكذا الخلاف في مسألة إضافة المعرف بـ (أل) الى النكرة ، نحو: هذا الغلام رجل ، ولكن هنا يرجح مذهب المانعين ، لئلا يكون الاسم معرفاً منكراً في حال واحد ، لأنه يكتسب من الإضافة الى النكرة تخصيصاً ، ومن الألف واللام تعريفاً . ومن المعلوم أن التخصيص يعدّ أدنى مرتبة من التعريف ، لذا فإضافة المعرف بـ (أل) الى النكرة تعدّ عبثاً وفساداً في الكلام أيضاً ، كما هو الحال في إضافة العلم الى النكرة ، على ما سبق بيانه .

ط - فعل محقق الوقوع و (إن) الشرطية (٧٧) : لا يجوز أكثر النحويين دخول (إن) الشرطية على فعل محقق الوقوع ، لأن معناها يناقض معناه ، فهي في الشرط تحيل الفعل المحقق الوقوع الى مشكوك في وقوعه ، والى إيهام في زمانه ، لأن وقوع الجواب وزمانه متوقفان على وقوع الشرط وزمانه ، لذا يعدّ من القبح دخولها على ذلك الفعل . جاء في الكتاب (٦٠/٣) : " ألا ترى أنك لو قلت : آتيتك إذا احمرّ البُسْرُ، كان حسناً ، ولو قلت : آتيتك إن احمرّ البُسْرُ ، كان قبيحاً ، فـ (إن) أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء " . فاحمرار البسر محقق الوقوع في المستقبل ، ودخول (إن) على فعله يدخل الشك في حدوثه ، لما في (إن) من الإيهام ، فقد يحصل الاحمرار وقد لا يحصل . ويستحسن استعمال (إذا) هنا ، إذ لا شك ولا إيهام فيها ، فهي ظرف لما يستقبل من الزمان ، والفعل معها مقطوع بوقوعه حقيقة أو حكماً . وجوز بعضهم استعمال إحداها مكان الأخرى ، فتأتي (إن) مكان (إذا) حين يكون زمن وقوع الحدث غير معلوم ، ولكن قوعه حتمي كالموت ، كقوله تعالى { أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ } (آل عمران ١٤٤) ، وتستعمل (إذا) مكان (إن) ، حين يكون وقوع الفعل متوقعاً أو غير متوقع ، كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنا
لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك ، وأن لا ينزع .
أصبّت حليماً أو أصابك جاهل

ساساً / حرفان متناقضان (متضادان) معنى : ومن مواضعهما ، ومسائلها :

أ - لام الابتداء وحرف النفي (٧٨) : لام الابتداء تفيد معنى الإثبات والتوكيد ، وهذان المعنيان ينقضان النفي ، فلا يصح معنى القول : ما زيدٌ لَنَاجِحٌ ، ولا : إنَّ بَكَراً لَلْمَاسَافِرُ ، ولا : إنَّ خَالِداً لَمَّا نَاجِحٌ ، فـ (ما) للنفي واللام للتوكيد في المثال الأول ، و(إن) للتوكيد في المثال الثاني والثالث و(لا) في الثاني و(ما) في الثالث للنفي فيهما ، فتضادا معنى ، لذا يمتنع الجمع بينهما في جملة الكلام . ويعلل بعضهم امتناع الجمع بين لام الابتداء وحرف النفي ، بأن أكثر النفي يكون بما أوله لام ، مثل : (لا ولمّا وليس) ، فإذا دخلت لام الابتداء عليه أدّى ذلك الى اجتماع لامين ، وهم يكرهون اجتماع الأمثال ، الموجب للشغل في الكلام . ثم حملوا القليل مثل (ما) على الكثير ، في منع دخول لام الابتداء عليها ، ليجري الكلام على سنن واحد . وما ورد في ظاهره اجتماع لام الابتداء وحرف النفي ؛ كقول أبي حزام غالب بن حارث العكلي :

وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لِّلَا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

يُخْرَجُ عَلَى أَحَدِ الْأُوجْهِ الثَّلَاثَةِ : الأول ، الندرة أو الشذوذ ، والثاني : زيادة اللام ، والثالث : إن (لا) بمعنى (غير) . وفيما أرى أن الحكم بزيادة اللام لتوكيد النفي هو المرجح . ويروى البيت بفتح همزة (إن)،

فَيُخْرَجُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى الْأُوجْهِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا ، وَلَكِنْ يَعدُّ أَكْثَرُ شَذُودًا ، عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ .

ب - لام الابتداء وإحدى أخوات (إن) (٧٩) : لا يجوز معظم النحويين دخول لام الابتداء على خبر أخوات (إن) ؛ لأن معنى الإثبات والتوكيد في لام الابتداء يناقض ما تحدثه أخوات (إن) ، من معانٍ في جملتها ، كالتشبيه والاستدراك والتمني والترجي ، لذا لا يصح القول : كأن زيداً للأسد ، وزيدٌ بخيلٌ لكنَّ بكرًا لكريمٍ ، وليتَ خالدًا لقادمٍ ، ولعلَّ محمدًا لناجحٍ ، ونحو هذا . وكذلك لا تدخل لام الابتداء على خبر (أن) المفتوحة الهمزة ، خلافاً لبعضهم ، لأن دخولها هنا يلزم كسر همزتها ، فتخرج عن أصل وضعها ، وهو فتح همزتها . أما (إن) المكسورة الهمزة فيصح دخول لام الابتداء على خبرها ، لأنها تفيد التوكيد وكذا لام الابتداء ، فاتفق معناهما ، والكلام معهما لا يخرج عن الخبر ، ومعنى الابتداء باقٍ لم يتغير فيه ، فلذا ساغ اجتماعهما في جملة الكلام ، دون أخوات (إن) الأخرى . فإن جاء ما يخالف ذلك يُخْرَجُ عَلَى الشذوذ أو الندرة أو الضرورة أو على زيادة اللام ، ومنه قول الراجز :

أَلَمْ تَكُنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ الْمَطِيِّ (٨٠)

ومنه قراءة بعضهم : { أَلَا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ } (الفرقان ٢٠) ، بفتح همزة (ان) ، والقراءة المشهورة (إن) بكسر الهمزة . وقد خرجت هذه القراءة على زيادة اللام في الخبر (٨١) . وقد نسب إلى المبرد جواز دخول اللام في خبر (أن) المفتوحة ، كما في البيت المذكور والقراءة .

ويجوز الكوفيون دخول لام الابتداء على خبر (لكن) ، لأنهم يرون بقاء معنى الابتداء في جملتها ، كما في (إن) ، مستدلين بقول الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

وضَعَفَ البصريون الاستدلال به ، لأن قائله مجهول ، ولم يُسمع من راوٍ عدلٍ ، وقد ذكر عجزه دون الصدر في أكثر مظاهره . وخرجوه على أحد الأوجه الثلاثة : الأول ، إن الأصل : (ولكن إنني) ، ثم حذفت همزة (إن) ونون (لكن) ، فيكون دخول اللام على خبر (إن) وليس (لكن) . والثاني : إن اللام زائدة ، وليس لام ابتداء ، والثالث : إنه شاذ ولا يقاس عليه ، ولا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب . وجوز بعضهم دخول اللام على خبر (أمسى) ، مستدلاً بقول الشاعر :

مَرُّوا عَجَالِي ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أَمْسَى لَمْجُودًا

وضَعَف النحويون الاستدلال به أيضاً ، لأن قائله مجهول ، وخرجوه على أن اللام زائدة وليس لام ابتداء ، أو أنه شاذ ولا يقاس عليه (٨٢) . وفيما أرى أن التكلف واضح في الوجه الأول في البيت (يلوموني...) ، وأن الحكم بزيادة اللام أو بالندرة أو الشذوذ أو الضرورة ، في الأبيات المذكورة مرجح في هذه المسألة .

ج - ليت وسوف أو السين (٨٣) : ليت تفيد تمني حصول غير الممكن (المستحيل) كثيراً ، والممكن أحياناً ، وقيل : تفيد تمني الممكن وغير الممكن على السواء ، نحو : ليت الميت يعود ، وليت الغائب يعود ، وليت زيدا ناجحاً ، ونحو ذلك . أما سوف والسين فيفيدان إثبات حصول الفعل في المستقبل . فمعناهما متضادان ، لذا يمتنع اجتماعها في جملة الكلام ، فلا يصح أن نقول : ليت الميت سوف يعود أو سيعود ، أو ليت زيدا سوف ينجح أو سينجح ؛ لأن فيه تناقضاً يفسد المعنى المقصود في جملة الكلام .

د - لن وسوف أو السين (٨٤) : لايجوز الجمع بين (لن) وحرف تنفيس كسوف والسين ، لما بين الاثنين من تناقض . فالحرف (لن) يدخل على الفعل المضارع ، فينفي حدوثه في المستقبل ، فقولك : لن أسافر ، معناه نفي حدوث سفرك في المستقبل . أما السين وسوف فإنهما فيفيدان إثبات (إيجاب) وقوع الفعل في المستقبل ، نحو : سيعود زيداً أو سوف يعود ، لذا يمتنع قولك سوف لن أسافر ، ولن أسافر ، لما في الكلام من تناقض بين النفي والإثبات . فأنت بـ (لن) تنفي وقوع سفرك في المستقبل ، وبـ (سوف والسين) تثبت وتؤكد وقوع سفرك في المستقبل ، فاجتمع معنيان متضادان ، ففسد المعنى وقبح في جملة الكلام ، لذا امتنع الجمع بين الحرفين . جاء في رصف المباني (٢٨٥) : " إعلم أن (لن) حرف ينفي الأفعال المضارعة ، ويخلصها للاستقبال معنى ، وإن كان في اللفظ باقياً على احتمالها للحال والاستقبال ، وإنما كان ذلك لأنها كالجواب لمن قال سيفعل ، ولا تجتمع مع السين لأنها مختصة بالإيجاب ، كما أن (لن) مختصة بالنفي ، فتناقضا " .

هـ - (ها) التنبيه ولام البعد في اسم الإشارة (٨٥) : يذهب معظم النحويين الى أن (ها) التنبيه تسبق اسم الإشارة ، لينبّه المتكلم المخاطب ، فينظر الى مَنْ أو ما يشير إليه من الأشياء القريبة (الحاضرة) ، أي ما يمكن مشاهدته أو الالتفات إليه عن قرب ، إذ لا يصح أن يكون تنبيه في الإشارة الى مَنْ أو ما ليس في مرأى من نظر المخاطب ، ولام البعد تلحق اسم الإشارة لتدلّ على بعد المشار إليه . فالقرب والبعد معنيان متناقضان ، ووظيفة (ها) التنبيه ولام البعد متدافعتان ، لذا يمتنع اجتماعهما في اسم الإشارة . وللمشار إليه ثلاث مراتب على مذهب جمهور النحويين : قُربى ووسطى وبعدي ، فيشار الى مَنْ أو ما في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام ، نقول مثلاً : هذا زيداً أو جبلٌ ، وهذه ليلي أو شجرةٌ ، والى مَنْ أو ما في الوسطى بما فيه الكاف وحدها ، نحو : ذاك زيداً أو

جبلٌ ، والى مَنْ أو ما في البعدى نشير بما فيه الكاف واللام ، نحو : ذلك زيدٌ أو جبلٌ ، وتلك سعادٌ أو شجرةٌ . وقد ذهب جماعة الى أن للمشار إليه مرتبتين : القرب والبعد ، فتكون المرتبة الوسطى من البعيد عندهم . فإذا تقدّم حرف التنبيه (ها) اسم الإشارة لحقته الكاف وحدها ، فنقول في البعيد : هذاك زيدٌ أو جبلٌ ، ولا يجوز مجيء اللام هنا مع (ها) التنبيه ، فلا يصحّ القول : هذالك زيدٌ أو جبلٌ ، لتناقض معنييهما فلا يجمع بينهما كما ذكرنا . وهناك مذاهب أخرى ضعيفة ، في سبب منع الجمع بين (ها) التنبيه ولام البعد في اسم الإشارة ، أوفي جواز الجمع بينهما في الندرة أو الضرورة . وهذا البحث لا يتسع للتفصيل في تلك المذاهب .

الخلاصة

نخلص مما سبق بيانه في البحث الى ما يأتي :

أولاً : لا يجتمع العوضُ والمعوّضُ منه أو (البَدَلُ والمُبْدَلُ منه) إلا في ضرورة الشعر . وموضعهما ومسائلهما كثيرة منها في أبواب :

أ - النداء : نحو قولهم : (اللّهُمَّ) ، وقولهم : (يا أبتِ ويا أُمَّتِ) .

ب - الشرط : نحو قولهم : (أمّا زيدٌ فذاهبٌ) ، و : (افعلْ هذا إمّا لا) .

ج - كان (الناقصة) نحو قولهم : (أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ) .

د - القسم : نحو قولهم : (واللهِ) أو (تاللهِ) لأفعلنَّ ، وقولهم : (اللهُ ما فعلَ) و (ها اللهُ ما فعلتُ) .

ثانياً : لا يجتمع المفسر والمفسر: وموضعهما ومسائلها كثيرة منها في أبواب :

أ- الاشتغال : نحو قولهم : (زيداً أكرمتُهُ ، وبكراً مررتُ به) .

ب- الشرط : نحو قولهم : (إنَّ زيدٌ سافرَ أسافرُ معه) .

ج- نعم وبئس وما جرى مجراها : نحو قولهم : (نِعَمَ رجُلاً زيدٌ) ، و (ساءَ مثلاً زيدٌ) .

وقد يجمع بين المفسر والمفسر في مواضع التفخيم والتعظيم ، نحو قولهم : (هو زيدٌ قائمٌ) ، و (إنَّه يُحترمُ المخلصُ) . ونحو قولهم : (رَبُّهُ رجُلاً) ، ونحو ذلك .

ثالثاً : لا يجتمع شيان لوظيفة واحدة ، أي يفيدان معنى واحداً : ومن موضعهما ، ومسائلها :

أ- العلمية والنداء ، نحو : (يا زيدُ) ، إذا بقي اسم العلم المنادى على تعريف العلمية قبل النداء ، وهذا مذهب جماعة من النحويين .

ب: العلمية والإضافة : نحو : (هذا زيدُنا) ، و (هذا زيدُ رجلٍ) .

ج- العلمية و (أل) : نحو : (العمرُ ، والبغدادُ) .

د- الإضافة و (أل) : نحو : (هذا الغلامُ زيدٌ ، أو الغلامُ رجلٌ) .

هـ - النداء و (أل) : نحو : (يا الرجلُ ، يا المؤمنُ) ، وقد استثنوا نداء لفظ الجلالة (الله) تعالى ، ونداء الجملة المسمّى بها . وجوز جماعة نداء اسم الجنس والمشبّه به المعروف ب (أل) .

و- النداء وضمير الخطاب: نحو: (يا إِيَّاكَ قد كُفيتُكَ ، يا أَنْتَ) ، ونحوه .

رابعاً : لا تجتمع أداتان أو حرفان يفيدان معنى واحداً بلا فاصل بينهما ، ومن موضعهما ومسائلها :

أداتا تأكيد ، أو نفي ، أو شرط ، أو استثناء ، أو تعدية ، أو نحو ذلك . ولكن يجوز الجمع بين أداتي نفي إذا كانت إحداها زائدة ، أو مؤكدة لمعنى النفي . وفي الشرط يجوز الجمع إذا كانت الثانية زائدة لتأكيد معنى الشرط في الأولى ، أو أنهما معاً للشرط . وفي الاستثناء أقوال مختلفة فيما ورد ظاهره الجمع بين أداتي استثناء . وفي التعدية تخرّج إحدى الأداتين على الزيادة أو على الشذوذ أو الندرة أو الضرورة الشعرية . وقد يتوالى حرفا عطف أو استفهام أو استقبال أو قسم ، أو نحوهما ، أي بلا فاصل بينهما ، فيخرّج أحدهما على معنى آخر ، لئلا يجتمع حرفان لمعنى واحد بلا فاصل بينهما ، وهو ممتنع في جملة الكلام . والقول بجواز الجمع (فيما ذكرنا) ، قد كان على مذهب جماعة أو فرد ، في تخريج ما ورد ظاهره الجمع بين الأداتين أو الحرفين بلا فاصل بينهما .

خامساً : لا يجتمع شيان متضادان ، أي متناقضان معنى : ومن موضعهما ومسائلها :

أ- الإضافة والتتوين ، ب- أل والتتوين ، ج- الحذف والتوكيد ، د- فعل وظرف متناقضان زماناً .

هـ - أفعل التفضيل (المضاف أو المقترن بـأل) ، و (من) الجارة للمفضل عليه ، و- الندبة والاسم المبهم ، ز- المعرفة والنكرة في النعت ، ح - إضافة العلم والنكرة ، ط - فعل محقق الوقوع و (إن) الشرطية .

سادساً : لا يجتمع حرفان متضادان معنى ، أي متناقضان : ومن مواضعهما ومساائلهما :
أ- لام الابتداء وحرف النفي ، ب- لام الابتداء وإحدى أخوات (إنّ) ، ج- ليت وسوف ، د- لن وحرف
التفيس (السين وسوف) ، هـ - ها التنبيه ولام البعد ، في اسم الإشارة .

هوامش البحث

- (١) ينظر في مسألة (اللهم): الكتاب ١٩٥/٢ - ١٩٨، ٤٠٠ ومعاني الفراء ٢٠٣/١ - ٢٠٤، والمقتضب ٢٣٩/٤، ٢٤٢، وشرح كتاب سيبويه ١٨٤/١ - ١٨٥، ٢٢٤، وسر صناعة الإعراب ٤١٩/١، ٤٣٠، وأمالى ابن الشجري ٣٤٠/٢ - ٣٤١، والإنصاف (م) ٤٧ - ٢٧٩ - ٢٨٣، وشرح المفصل م ٢٩٣/١ - ٢٩٤، وشرح جمل الزجاجي ١٠٦/٢ - ١٠٧، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٦/٣ - ١٣٠٩، وشرح الرضي ٣٥١/١ - ٣٥٢، وشرح ابن عقيل ٢١٧/٣ - ٢١٨، وشرح التصريح ٢٢٣/٢ - ٢٢٤، والهمع م ٦٤ - ٦٣/٢ .
- (٢) ينظر في مسألة (يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ) : سر صناعة الإعراب ٤١٩/١ - ٤٢٠، والجمل ١٦٥، وأمالى ابن الشجري ٣٤٢/٢ - ٣٤٣، شرح المفصل م ٢٨٢/١ - ٢٨٤، وشرح الرضي ٣٥٩/١ - ٣٦٠، وأوضح المسالك ٣٨/٤ - ٤٠، وشرح ابن عقيل ٢٢٧/٣ - ٢٢٨. (البيت لم يعرف قائله ، ويروى : لا، مكان : ما) .
- (٣) ينظر في القول : الكتاب ٢٣٥/٤، وإعراب القرآن ٣٨٣/١، والمفصل ٣٢٣، والبيان ٣٣٨/٢، ورصف المباني ٩٧ - ٩٨، وشرح المفصل م ١٠٣/٤ - ١٠٤، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٦/٣ - ١٣٢٨، والجنى الداني ٥٢٢ - ٥٢٨، و والمغني ٨٢/١، ٤١٠، وجواهر الأدب ٢٤٧، والأشباه والنظائر ١٣٥/١ .
- (٤) ينظر في القول : الكتاب ٢٩٤/١ - ٢٩٥، والمقتضب ١٥١/٢ - ١٥٢، والأصول ٢٦٤/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٩١ / ١، والنكت ، ٣٥٧/١، والمغني ٤١٠/١، و ٨٥٢/ ٢، والأشباه والنظائر ١٣٥ / ١، وشرح الأشموني ٣٩٠ - ٣٩٢، وحاشية الصبان ٢٤٥ / ١ .
- (٥) ينظر في الرجز: الهمع ١٢٢/١، وشرح الأشموني ٣٩١/١ - ٣٩٢، والدرر ٢٣٦/١. (البيت لم يعرف قائله) .
- (٦) ينظر في العبارة ، وفي الحذف في باب (كان): الكتاب ٢٥٨/١ - ٢٦٣، ٢٩٣ - ٢٩٥، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٨٧/١ - ١٨٨، والخصائص ٥٥٧ - ٥٥٨، والنكت ٣٥٦/١ - ٣٥٧، وشرح المفصل م ١٨٨ - ١٨٧/١ .

٤٤٩-٤٥٤ ، وأوضح المسالك ٢٦٠/١-٢٦٨، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/١-٢٦٦، وشرح التصريح ٢٥٤-٢٥٨ ، والدرر ٢٣٥-٢٣٦ ، وحاشية ياسين العليمي ١٩٤/١ .

(٧) ينظر في البيت: الكتاب ٢٩٣/١، والخصائص ٥٥٧-٥٥٨، والنكت ٣٥٦/١، وشرح المفصل م ١/٤٥٣-٤٥٤، وشرح الرضي ١٧٩/٢، والجنى الداني ٥٢٨ ، وأوضح المسالك ٢٦٤/١-٢٦٥ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/١-٢٦٦، وشرح التصريح ٢٥٧/١-٢٥٨، والدرر ٢٣٥-٢٣٦ . (والبيت لعباس بن مرداس، وقيل: لغيره. والضبع: السنة الشديدة . وقيل: أراد أن قومه لم يقتلوا فتأكلهم الضباع) .

(٨) ينظر في حروف القسم : الكتاب ٤٩٦/٣-٥٠٢، و ٢١٧/٤، والمقتضب ٣٢٠/٢-٣٢١، والمقتصد م ٢/٨٣٧-٨٣٩، وشرح المفصل م ٣/٥١٩-٥٢١، و م ٤/٢٢٩-٢٣٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/١٥٣-١٥٤، و ٢/٣٢٣-٣٢٤، ٣٢٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٦٠-٨٦٦، والمغني ١/١٥٧، والهمع ١/٢٩٠، و ٢/٤٧٧-٤٨٠، و ٤/٢٣٢-٢٣٧، والإتقان ٢/١٣٤-١٣٥ .

(٩) ينظر : المقتصد م ٢/٨٣٧-٨٣٩، والإنصاف ١/٣٢٧، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٣٢٨، ٣٢٣، والجنى الداني ١٥٣-١٥٤، والأشباه والنظائر ١/٩٦-٩٧، ١٢٨-١٢٩، ١٣٦، ١٠٩ (١٠) ينظر في مسألة التفسير في باب الاشتغال : الكتاب ١/٨٠-٨٤، الخصائص ٥٥٦-٥٥٧، والجمل ٣٩-٤٠، المقتصد م ١/٢٢٩-٢٣٥، والإنصاف (م ١٢) ٦٩-٧٠، وشرح المفصل م ١/٣٢٢-٣٢٤، وشرح الرضي ١/٣٩٨-٤١١، والبسيط ٢/٦١٦-٦٣١، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٦-١٠٩، وشرح التصريح ١/٤٤١-٤٤٢، ٤٥٩، والهمع م ٣/١٣٠-١٣٧، ومعاني النحو ٢/١٠٨ . (١١) ينظر : الكتاب ١/٨٨-١١٨، والمقتصد م ١/٢٣٥-٢٤٠، وشرح المفصل م ١/٣٢٢-٣٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٦١٤-٦٢٢، وشرح الرضي ١/٤١١-٤٣٣، والبسيط ٢/٦٣٠-٦٦٠، وشرح ابن عقيل ٢/١٠٩-١٢٠، وشرح التصريح ١/٤٤٢-٤٦١، والهمع م ٣/١٣٤-١٣٨ .

(١٢) ينظر في مسألة التفسير في باب الشرط : الكتاب ١/١١٣-١١٤، ١٣٢-١٣٧، والخصائص ١١٣-١١٥، ٥٥٦-٥٥٧، والمقتصد م ٢/١١٢١-١١٢٢، وأمالي ابن الشجري ١/٤٨-٥٠، والإنصاف (م ٨٥) ٥٠٤-٥٠٧، وشرح المفصل م ١/١٥٧-١٦١، ٣٢٣-٣٢٥، وم ٢/٢٦٦-٢٦٨، وم ٤/١٠٠-١٠١، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٥٨-٢٥٩، وشرح الرضي ١/٣٩٨-٤٠١، والهمع م ٣/١٣٨ . (١٣) ينظر فيه : شرح المفصل م ١/١٥٩-١٦٠، واللسان (خشن) ، والمغني ١/٣٠، والخزانة ٧/٤٤١-٤٤٤ .

(١٤) ينظر فيه : الكتاب ١/١٣٤، والمقتصد م ٢/١١٢١، وتحصيل عين الذهب ١١٩، وأمالي ابن الشجري ١/٤٨، وشرح المفصل م ١/١٥٩، وشرح الرضي ١/٤١٩، واللسان (نفس) ، والمغني ٣٥٥، والخزانة ١/٣١٤-٣١٧ .

(١٥) ينظر : الكتاب ١٠٦/١ - ١٠٧، والخصائص ٥٥٧ - ٥٥٨، وشرح المفصل م ١٦٠/١، ٣٢٢ - ٣٢٤، وم ٢/٢٦٦ - ٢٦٨، وشرح الرضي ٤١٨/١ - ٤٢٠، والمغني ١٢٧/١، ٣٥٣ - ٣٥٥ .
(١٦) ينظر فيه : الكتاب ٨٠/١ - ٨٣، ١٠٦ - ١٠٧، والخصائص ٥٥٧، وأمالي ابن الشجري ٤٩/١، وشرح المفصل م ٣٢٢/١ - ٣٤٢، وشرح الرضي ٤٢٠/١، والمغني ٣٥٥ / ١، والخزانة ٣٢/٣ - ٣٧ .
(١٧) ينظر في مسألة التفسير في باب (نعم وبئس) : الكتاب ١٧٥/١ - ١٧٩، والمقتضب ١٣٩/٢ - ١٤٢،

والمقتصد م ١/٣٦٣ - ٣٧٢، وشرح المفصل م ١/١٥٠، وم ٣/٤١١ - ٤١٦، والإيضاح في شرح المفصل ٩٦/٢ - ١٠٠، وشرح الشافية الكافية ٢/١١٠٤ - ١١٠٩، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٢ - ١٣٧، وشرح التصريح ٧٧/٢ - ٨٢، والهمع م ٣/٢٧ - ٣٢، والخزانة ٩/٣٩٤ - ٣٩٩، ومعاني النحو ٢/٦١ .

(١٨) ينظر فيه : شرح التسهيل ٣/١٤ - ١٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٣٥، وشرح التصريح ٢/٧٩، والهمع م ٣/٣١ - ٣٢، وم ٢/٣٦٧، والخزانة ٩/٣٩٨ .
(١٩) ينظر فيه : التعليقة على كتاب سيبويه ٣١٩/١ - ٣٢٠، الخصائص ٩٩، ٣٠٨، والمقتصد م ١/٣٧٢، وشرح المفصل م ٣/٤١٤ - ٤١٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢/١٠٠، واللسان (زود) ، والمغني ٢/٦٠٤، وشرح ابن عقيل ٣/١٣٦ .
(٢٠) ينظر فيه : أوضح المسالك ٣/٢٧٧، وشرح التصريح ٢/٧٩، والهمع م ٣/٣٢، وشرح الأشموني ٣/١٨٠، والخزانة ٩/٣٩٨ . (البيت لم يعرف قائله) .

(٢١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٣١٩/١ - ٣٢٣، الخصائص ١١٤ - ١١٥، ودلائل الإعجاز ٣١٧ - ٣١٩، والمقتصد م ١/٤٦٤ - ٤٦٥، وشرح المفصل م ١/١٥٠، وم ٢/٦٤ - ٦٩، وم ٣/٣٦٧ - ٣٦٨، وشرح الرضي ٣/٦٩ - ٧٤، والطارز ٢/٢٤٠ - ٢٤٤، ٢٧٠، وشرح التصريح ١/٢٠١ - ٢٠٢، والهمع م ١/٢٧٢ - ٢٤٧، ومعاني النحو ١/٥٣ - ٥٦ .
(٢٢) ينظر : الكتاب ١٣٤/٢ - ١٣٥، ١٧٦، ٣/٦٩ - ٧٤، ودلائل الإعجاز ٣١٧ - ٣١٩، والمقتصد م ١/٤٦٤ - ٤٦٥ وأمالي ابن الشجري ١/٢٨٠ - ٢٨١، ٣/٧٢، ١٥٤ - ١٥٥، وشرح المفصل م ٢/٦٥ - ٦٨، وم ٣/٣٦٧ - ٣٦٨، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٤٢، وشرح الرضي ٣/٧٢ - ٧٣، والهمع م ١/٢٧٤ .

(٢٣) ينظر : الكتاب ١٧٥ - ١٧٦، والأزهية ٢٦١، وأمالي ابن الشجري ٣/٤٧، وشرح المفصل م ٢/٦٩، وم ٣/٥١٣، وشرح التصريح ١/٦٣٥ - ٦٣٦، والهمع م ٢/٤٣٤ - ٤٣٦، والدرر ٢/٥٠ .

(٢٤) ينظر :_الأصول ١/٤٠١، والمقتصد م ٢/٧٥٥-٧٥٦، وأسرار العربية ٢٢٩، وشرح المفصل م ١/٢٤٩-٢٥٧، وشرح الرضي ١/٣٤٠، وشرح التصريح ٢/٢٠٨-٢٠٩، والهمع م ١/٢١٩-٢٢٠.

(٢٥) ينظر: الكتاب ٣/٥٠٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٥١-٤٦١، والمقتصد م ٢/٧٥٥-٧٥٦، وشرح المفصل م ١/٨١-٨٩، وشرح التسهيل ١/١٤٦-١٤٧، وشرح الرضي ٢/٢٣٩-٢٤٠، والمغني ١/٧٥، والأشباه والنظائر ٢/٨٨-٨٩.

(٢٦) ينظر فيه : سر صناعة الإعراب ٢/٤٥٢-٤٥٣، والمقتصد م ٢/٧٥٥-٧٥٦، شرح المفصل م ١/٨٥-٨٦، وشرح التسهيل ١/١٤٧، واللسان (زيد)، والمغني ١/٧٥، والأشباه والنظائر ٢/٨٨. (٢٧) ينظر: الكتاب ١/٢٤٤-٢٤٥، و٣/٤١١-٤١٢، والخصائص ٤٢٩-٤٣٣، وشرح المفصل م ٤/٢٦-٤٠، وشرح التسهيل ١/٢٤٧، وأوضح المسالك ١/٢٤٧، والأشباه والنظائر ٢/٨٨. (٢٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٤٥١-٤٥٣، وشرح التسهيل ١/١٤٦-١٤٧، والهمع م ١/٣٠٠.

(٢٩) ينظر: الكتاب ٢/١٠٠-١٠١، وسر صناعة الإعراب ١/٣٥٩-٣٦٧، ٢/٤٥٠-٤٥١، ٤٥٤-٤٦١، والمقتصد م ٢/٧٥٦-٧٥٩، وشرح المفصل م ١/٨١-٨٩، والجنى الداني ١٩٢-١٩٨، والمغني ١/٧٤-٧٥، وشرح التصريح ١/١٨٣-١٨٦، والأشباه والنظائر ٢/٨٨-٨٩. (٣٠) ينظر فيه : سر صناعة الإعراب ١/٣٦٦، والمقتصد م ٢/٧٥٦-٧٥٧، والإنصاف (م ٤٣) ٢٥٨، وشرح المفصل م ١/٨٥-٨٧، والجنى الداني ١٩٨، والمغني ١/٧٤-٧٥، والأشباه والنظائر ٨٨. (٣١) ينظر فيه: سر صناعة الإعراب ٢/٤٥١، والإنصاف (م ٤٣) ٢٥٩، وشرح المفصل م ١/٨٥-٨٧، ولسان العرب (زيد)، والمغني ١/٧٥. وروي (وجدنا) مكان (رأيت) في بعض المصادر. (٣٢) ينظر : الكتاب ٢/١٠١، وسر صناعة الإعراب ١/٣٥٩، وشرح المفصل م ١/٨٤، وشرح الرضي ١/٣٣٣-٣٣٤، والجنى الداني ١٩٦، والمغني ١/٧٤، وشرح ابن عقيل ١/١٦٦-١٦٧، والطراز ٢/٢١٢، وشرح التصريح ١/٩٥-٩٦، ١٨٥-١٨٦.

(٣٣) ينظر : الكتاب ١/١٩٩-٢٠٠، والخصائص ٢٧٢-٢٧٣، وشرح المفصل م ١/٤٩٢-٤٩٦، وشرح الرضي ٣/٣٣١، وشرح ابن عقيل ٣/٣٨-٤٠، وشرح التصريح ١/١٨٧-١٨٨، و٦٨٣-٦٨٧، والأشباه والنظائر: ١/٣٣٦، و٢/٤٥، ٨٨.

(٣٤) ينظر : الكتاب ٢/١٨٧، ١٩٥-١٩٨، والمقتضب ٤/٢٣٩-٢٤٣، والجمل ١٥٠-١٥١، والإنصاف (م ٤٦) ٢٤٧-٢٧٨، وشرح المفصل م ١/٢٧١-٢٧٧، وشرح الرضي ١/٣٣٩-٣٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢١٧-٢١٨، وشرح التصريح ١/١٨٧، و٢/٢٢٣-٢٢٦، والهمع م ٢/٤٦-٤٩.

- (٣٥) ينظر فيه : المقتضب ٢٤٣/٤ ، وشرح كتاب سيبويه ١٨٥/١ ، ٢٢٤ ، والإنصاف (م٤٦) ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وشرح المفصل م٢٧٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣ ، وشرح الرضي ١/١/٣٥٠ ، وشرح ابن عقيل ٢١٧/٣ . (البيت لم يعرف قائله . ويروى أيضاً : تعقبانا ، أوتبغيانا : مكان : تكسبانا) .
- (٣٦) ينظر فيه : الكتاب ١٩٧/٢ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، وشرح كتاب سيبويه ١٨٥/١ ، والإنصاف (م٤٦) ٢٧٥ ، وشرح المفصل م٢٧٤ - ٣٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٩/٣ ، وشرح الرضي ١/٣٥٠ ، والهمع م٤٧/٢ ، ١٤٥ ، ١٤٩ . (البيت لم يعرف قائله . ويروى : فديتك ، مكان : من أجلك ، في بعض المصادر) .
- (٣٧) ينظر فيه : وشرح الرضي ١٣٢/١ ، وأوضح المسالك ٣٢/٤ ، وشرح التصريح ٢٢٦/٢ ، والهمع م٤٧/٢ ، (البيت لم يعرف قائله) .
- (٣٨) ينظر : الكتاب ٢٤٥/١ ، ٢٩١ ، والمقتضب ٢٤٥/٤ ، والخصائص ٤٢٩ - ٤٣٣ ، وشرح الرضي ٣١٦ - ٣١٧ ، والمغني ١٥٧/١ ، وشرح التصريح ٢٠٧/٢ - ٢٠٨ ، والهمع م٤٥/٢ - ٤٦ ، والأشباه والنظائر ٣٣٩/١ - ٣٤٠ .
- (٣٩) ينظر فيه : سر صناعة الإعراب ٣٥٩/١ ، والإنصاف (م٤٥) ٢٦٥ - ٢٦٦ ، وشرح المفصل م٢٤٩/١ ، ٢٥٤ ، وشرح جمل الزجاجي ١٢٨/٢ ، وأوضح المسالك ١١/٤ - ١٢ ، وشرح التصريح ٢٠٧/٢ - ٢٠٨ ، والهمع م٤٥/٢ - ٤٦ ، والدرر ٣٨٢/١ . (وروى بعضهم صدره : يا مرءيا ابن واقع يا أنتا) .
- (٤٠) ينظر : الكتاب ١٤٦/٣ - ١٤٩ ، والمقتضب ٣٤٣/٢ - ٣٤٥ ، والأصول ٢٩٣/١ - ٢٩٤ ، والخصائص ٢٥٣ - ٢٥٥ ، ٧٠٤ - ٧٠٥ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧٠/١ - ٣٧٥ ، والمقتصد م٤٥٤/١ ، ٤٥٧ ، ٤٧١ - ٤٧٤ ، وشرح المفصل م٥٦٠/٣ - ٥٦٦ ، ٥٧٥ ، وشرح الرضي ٣٨٠/٢ - ٣٨٢ ، والبسيط ٧٨٦/٢ - ٧٨٧ ، وشرح التصريح ٣١١/١ - ٣١٥ ، و١٤٤/٢ - ١٤٥ ، والأشباه والنظائر ٧٣/١ - ٧٤ ، ٣٣٨ - ٣٣٩ . (ينظر في القراءة : الكشف ٧١٩/١ - ٧٢٠ ، والنشر ٣٢٢/٢) .
- (٤١) ينظر : معاني الفراء ٢٦٢/١ ، ٣٧٤ ، والخصائص ٧٠٤ - ٧٠٥ ، والإنصاف ٦٣٦/٢ - ٦٤٠ ، وشرح التسهيل ٣٧٠/١ - ٣٧١ ، وشرح الرضي ٢١٦/٢ - ٢١٧ ، والجنى الداني ٣٢٨ ، والأشباه والنظائر ٣٣٨/١ ، والخزانة ١١٩/٤ - ١٢٠ .
- (٤٢) ينظر فيه : شرح الرضي ٣٨٢/٢ ، وأوضح المسالك ٣٣٨/٣ ، وشرح قطر الندى ٢٩١ ، وشرح التصريح ١٤٣/١ ، والهمع م١٧٣ ، وشرح الأشموني ٤١١/٢ ، والخزانة ١٥٩/٥ .
- (٤٣) ينظر فيه : شرح التسهيل ٣٧١/١ ، والجنى الداني ٣٢٨ - ٣٢٩ ، والخزانة ١٢٠/٤ . (البيت لم يعرف قائله) .

- (٤٤) ينظر فيه : شرح ابن الناظم ١٠٣ - ١٠٤ ، و شرح الرضي ٢١٦/٢ - ٢١٧ ، واللسان (صرف) ، والجنى الداني ٣٢٧ - ٣٢٨ ، و شرح قطر الندى ١٤٣ ، و شرح التصريح ١٩٧/١ ، والأشباه والنظائر ١٥٥/٢ ، و شرح الأشموني ٣٩٧/١ - ٣٩٨ . والخزانة ٤/١١٩ - ١٢٠ . (البيت لم يعرف قائله) .
- (٤٥) ينظر : معاني الفراء ١/٢٦٢ ، ٣٧٤ ، و شرح المفصل م٣/٥٦٠ - ٥٦٦ .
- (٤٦) ينظر : الكتاب ٣/٥٩ - ٦٠ ، ومعاني الفراء ١٣٣/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٥٢/٢ - ٣٥٣ ، والبيان ٩٨/٢ ، و شرح المفصل وم٤/٩٤ - ٩٦ ، والأشباه والنظائر ١٤٨/١ .
- (٤٧) ينظر : الأصول ١/٣٧٠ ، و شرح الرضي ١٥٧/٢ ، و شرح ابن عقيل ٢/١٩٧ - ٢٠٤ ، و شرح التصريح ٥٦٨/١ ، والهمع م٢/٢٨٧ - ٢٨٢ ، والأشباه والنظائر ٣٣٦/١ .
- (٤٨) ينظر : معاني الفراء ١/١٩ ، والخصائص ٢٧٢ ، و شرح المفصل م٣/٣١٤ - ٣١٥ ، و رصف المباني ١٤٠ ، والجنى الداني ٣٧ - ٣٨ ، والمغني ١/١٣٨ - ١٣٩ ، والأشباه والنظائر ٣٣٦/١ .
- (٤٩) ينظر : الكتاب ٣٢/١ ، ٤٢٠ ، وأسرار العربية ٢٥٣ - ٢٥٨ ، و شرح المفصل م٣/٥٢٦ - ٥٢٧ ، و شرح الرضي ٣٨٠/٢ - ٣٨١ ، والجنى الداني ٧٨ - ٨١ ، ٢٤٢ - ٢٤٤ ، ٤٧٠ - ٤٧٦ ، ٥٤٢ ، والمغني ١/١٩٩ ، ٢٣٧ - ٢٤٠ ، ٤٦٢ ، ٦٩٠ ، و شرح التصريح ٦٥٩/٢ - ٦٦١ ، والهمع ٢/٤٢١ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٤٦٦ - ٤٦٧ .
- (٥٠) ينظر فيه : الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، و ٧٩/٤ ، و سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، ٣٠٠ ، والخصائص ٥٤٩ - ٥٥٠ ، وتحصيل عين الذهب ٦٤ ، و شرح المفصل م٣/٥٣٠ - ٥٣١ ، والجنى الداني ٧٨ - ٨١ ، والمغني ١/٢٣٩ - ٢٤٠ ، و شرح شواهد المغني ١/٥٠٤ - ٥٠٥ ، (والصاليات : أثافي القدر ، وهي أحجار . ويؤثفين : ينصبين للقدر . والمعنى : وأثافي سوادها باق كما كانت ، وهي أثافي مستعملة) .
- (٥١) ينظر فيه : سر صناعة الإعراب ١/٢٨٢ - ٢٨٣ ، والمقتصد م٢/١٠٥٣ ، و شرح المفصل م٣/٢٤٥ ، ٥٣١ ، و شرح الكافية الشافية ٣/١١٨٨ - ١١٨٩ ، و شرح ابن الناظم ٣٦٤ ، والبسيط ١/٣٦٢ ، والجنى الداني ٨٠ ، والمغني ١/٢٣٩ - ٢٤٠ ، ٤٦٢ ، و شرح التصريح ١٤٥/٢ - ١٤٦ ، و شرح شواهد المغني ٢/٧٧٣ ، والدرر ٢/٣٦ . (وفي عجزه البيت رواية أخرى تخرجه من الاستشهاد هنا) .
- (٥٢) ينظر فيه : شرح الكافية الشافية ٣/١١٨٨ - ١١٨٩ ، و شرح ابن الناظم ٣٦٤ ، لسان العرب (صعد) ، وأوضح المسالك ٣/٣٤٥ ، والمغني ١/٤٦٢ ، و شرح التصريح ٢/١٤٦ ، والهمع ٢/٤٢١ ، ٤٤٥ .
- (٥٣) ينظر فيه : الكتاب ١/٤٢٠ ، و ٣/٢٦٨ ، و ٤/٢٣١ ، والجمل ٦١ ، والأزهية ١٩٤ ، والمقتصد م٢/٨٤٥ - ٨٤٧ ، شرح المفصل م٣/٥٢٥ - ٥٢٦ ، واللسان (صلل) ، والمغني ١/١٩٣ - ١٩٤ ، و ٢/٦٩٠ ، و شرح ابن عقيل ٣/٢٤ - ٢٥ ، و شرح التصريح ١/٦٥٩ - ٦٦٠ ، و شرح شواهد المغني ١/٤٢٦ - ٤٢٧ . (ويروى ببدياء مكان بزياء . تصوت أي تصوت أحشاؤها بسبب العطش ، وقيض : قشر

البيض ، وزيزاء: ما ارتفع من الأرض، ومجهل : ليس له أعلام يهتدى بها . ويروى : ببذاء مكان: بزيزاء) .

(٥٤) ينظر فيه: الكتاب ٤٢٠/١ والأصول ٤٣٧/١، وشرح المفصل م٣/٥٢٨، وشرح التصريح ١/٦٥٩ - ٦٦٠، والمغني ١/١٩٩، و٢/٦٩٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٥، والهمع ٢/٤٦٦ .
(٥٥) ينظر فيه: شرح المفصل م٣/٥٣١ - ٥٣٢، وشرح ابن الناظم ٢٦٦، والجنى الداني ٧٨ - ٧٩، والمغني ١/٢٣٨ - ٢٣٩، وشرح شواهد المغني ١/٥٠٣ - ٥٠٤، والدرر ٢/٦٨ - ٦٩. (المنهم : الذائب .)

(٥٦) ينظر: الكتاب ٢٧/٣، والأصول ٦٠/٢، وشرح المفصل م٣/٤٩٦ - ٤٩٧، وم٣/٤ - ٤، وشرح جمل الزجاجة ١/٢٢٣ - ٢٢٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦، ١٢٣٠ - ١٢٣١، والجنى الداني ٥٢٨ - ٥٣٠، ٥٨٦ - ٥٩١، والمغني ١/٣١٨، ٣٨٦، والأشباه والنظائر ١/٣٣٧ .

(٥٧) ينظر فيه : الكتاب ٢٧/٣، والمقتضب ٢/٣٩ - ٤٠، وتحصيل عين الذهب ٣٨٦، وأسرار العربية ٢٦٧، وشرح المفصل م٣/٤٩٦، والمغني ١/١٧٢ - ١٧٥، والدرر ٢/١٨٨ .

(٥٨) ينظر: الكتاب ٣/١٧٨، ١٨٩ - ١٩٠، والخصائص ٤٢٨، ٦١٢ - ٦١٣، و٧٠٣ - ٧٠٥، والأزهرية ١٢٧ - ١٣٢، وأسرار العربية ٣٨٥ - ٣٨٦، وشرح المفصل م٢/١٥٧ - ١٥٨، وم٣/٧٩ - ٧٨، والمغني ١/٤٦٠ - ٤٦٢، والأشباه والنظائر ١/٢١٣، ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٥٩) ينظر فيه: الكتاب ٣/١٧٨، والمقتضب ٣/٢٩٠، والإصول ٢/٥٩ - ٦٠، والمحتسب ٢/٢٩١، والأزهرية ١٢٨ - ١٢٩، وشرح المفصل م٢/١٥٧، وم٣/٧٩، والخزانة ١١/٢٨٦ - ٢٩٤ .
(مشكوم : مثاب مجازى ، والشكم : العطية) .

(٦٠) ينظر : الخصائص ٦١٢ - ٦١٣، ٧٠٣ - ٧٠٤، وأمالى ابن الشجري ١/٣٢٣ - ٣٢٥، وشرح المفصل م٢/١٥٧ - ١٥٨، وم٣/٧٩، والجنى الداني ٣٤٤، والمغني ١/٤٥٩ - ٤٦٢ .

(٦١) ينظر فيه : الكتاب ٣/١٨٩ - ١٩٠، الخصائص ٦١٢ - ٦١٣، وأسرار العربية ٣٨٥ - ٣٨٦، وشرح المفصل م٣/٧٨ - ٧٩، والجنى الداني ٣٤٤ - ٣٤٥، والمغني ١/٤٦٠، والأشباه والنظائر ١/٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٦٢) ينظر : شرح المفصل م٣/٧٣ - ٧٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٧ - ٢٣٨، والجنى الداني ٤٥٨، والأشباه والنظائر ١/٣٣٦ .

(٦٣) ينظر : الكتاب ٣/٤٩٩ - ٥٠٢، والمقتصد م٢/٨٣٧ - ٨٣٩، والإنصاف (م٣/٥٧) ٣٢٧، والجنى الداني ٤٥، ٥٤، ٥٧، والمغني ١/١٥٧، والهمع م٢/٤٧٨ - ٤٨٠، والأشباه والنظائر ١/٢٩٠ .

(٦٤) ينظر: الخصائص ٦٧٦، ٧٩٥، وشرح جمل الزجاجة ٢/٧٥ - ٧٦ . والأشباه والنظائر ١/٢٤٤ ،

وحاشية يس على شرح التصريح ٢٤/٢ .

(٦٥) ينظر: الخصائص ٦٧٤، وشرح جمل الزجاجة ٧٦/٢، والأشباه والنظائر ٢٤٤/١، و٢٥/٣.

(٦٦) ينظر: الكتاب ٦٠/١، والخصائص ١٢٨، ٢٣٤ - ٢٣٥، ٤٩١ - ٤٩٢، والمغني ٧٩٣/٢ -

٧٩٤، وشرح ابن عقيل ١٤٩/٢ - ١٥٠، وشرح التصريح ٤٩٨/١ - ٤٩٩، والهمع م ١/ ٣٥١،

وم ١٧١/٣، والأشباه والنظائر: ٢٩٧/١ - ٢٩٩ .

(٦٧) شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢ - ٦٥٨، وشرح ابن الناظم ١٩٣، والمغني ٧٩٣/٢ - ٧٩٤، وشرح

ابن عقيل ١٤٨/٢ - ١٤٩، وشرح التصريح ٤٩٨/١ - ٤٩٩، والأشباه والنظائر ٢٩٩ / ١.

(٦٨) ينظر فيه : الكتاب ١٤١/٢، والمقتضب ١٣٠/٤، والخصائص ٥٥٢ - ٥٥٣، وشرح الكافية

الشافعية ١١٧٩/٣ - ١١٨٠، والمغني ٨٢٥/٢، ٧٩٣ - ٧٩٤، والهمع ٣٥١/١، و ١٧١ / ٣، والأشباه

والنظائر ٢٩٨/١ . (البيت ينسب للأعشى في أكثر المصادر) .

(٦٩) ينظر فيه : شرح كتاب سيبويه ٢١٩/١، والخصائص ١٢٨، واللسان (قنس) . (ينسب البيت

لطرفه ، وقيل : مصنوع عليه) .

(٧٠) ينظر: الأشباه والنظائر ٣١٠/١ .

(٧١) ينظر : الكتاب ٢٥/١، ودرّة الغواص ٥٥، والمغني ٢٣٣ / ١، وحاشية الدسوقي ١٨٧/١.

(٧٢) ينظر: الخصائص ١٦٦، ٧٩١ - ٧٩٢، وشرح المفصل م ١٣٩/٣ - ١٥١، وشرح الكافية الشافية

١١٢٨/٢ - ١١٣٥، وشرح الرضي ٤٥٤/٣، والمغني ٧٤٤ / ٢، وشرح التصريح ١٠٠/٢ .

(٧٣) ينظر فيه : الخصائص ١٦٦، ٧٩١ - ٧٩٢، وشرح المفصل م ٥٢٧/١ - ٥٢٨، و م ٣ / ١٤٧ -

١٥١، وشرح الكافية الشافية ١١٣٥/٢، والمغني ٧٤٤/٢ - ٧٤٥، وشرح ابن عقيل ١٤٨/٣ - ١٤٩،

وشرح التصريح ١٠٠/٢، والخزانة ١٨٥/١، و ٢٥٠/٨ - ٢٥٧ .

(٧٤) ينظر: الكتاب ٢٢٠/٢، ٢٢٧ - ٢٢٩، والأصول ٤٣٦/١، والإنصاف (م) ٢٩٨ - ٢٩٩،

وشرح المفصل م ٢٨٧ - ٢٨٩، وشرح جمل الزجاجة ١٢٨/٢، وشرح الرضي ٣٧٩/١، ٣٨٥ -

٣٨٦، المغني ١ / ٤٨٦، وأوضح المسالك ٥٢/٤، وشرح التصريح ٢٤٦/٢ - ٢٤٨، والهمع م ٢/

٦٥ - ٦٦،

(٧٥) ينظر : الكتاب ١ / ٣٦١، ٤٢١ - ٤٢٨، ٦/٢ - ٩، ٢٢٩، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢٠٤/١ -

٢٠٥، والخصائص ١٥٣، والمقتصد م ٩٠٠/٢ - ٩٠١، وأسرار العربية ٢٩٤، وشرح المفصل

م ٦١٣ - ٦١٥، والبسيط ٣٠٠ / ١، وشرح التصريح ١١٠/ ٢، والهمع م ١٤٥/٣ - ١٤٦ .

(٧٦) ينظر : الكتاب ٩٧/٢، والمقتصد م ٨٧٣/٢، وشرح جمل الزجاجة ٧٦/٢، وشرح

الرضي ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ .

- (٧٧) ينظر الكتاب ٦٠/٣-٦٢، والمقتصد م ١١١٧/٢-١١١٨، والإيضاح في شرح المفصل ٢٥٤/٢، وشرح المفصل م ٩٢/٤-٩٣ .
- (٧٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٧٧-٣٧٨، شرح التسهيل ٢/٢٦-٢٧، وشرح ابن الناظم ١٢٣، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٧-٣٢٨، وشرح التصريح ١/٢٢٢، والهمع ١/٥٠٦، وشرح الأشموني ٤٨٧/١ .
- (٧٩) ينظر: الكتاب ١٤٦/٣-١٥١، والخصائص ٢٥٣-٢٥٥، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٦-٣٨٠، وشرح المفصل م ٣/٥٦٠-٥٦٦، وشرح التسهيل ٢/٢٥-٣٠، والبسيط ٢/٧٨٣-٧٨٦، والجنى الداني ١٢٨-١٣٢، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٣-٣٢٦، والهمع ١/٥٠٦-٥٠٧ .
- (٨٠) ينظر فيه : الخصائص ٢٥٤، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٩، ورفص المباني ٢٣٧، واللسان (مطا) ، والهمع ١/٥٠٦ . (البيت لم يعرف قائله).
- (٨١) ينظر : الخصائص ٢٥٤، وشرح المفصل م ٣/٥٦٣، وشرح التسهيل ٢/٣٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٦، والمغني ١/٣٠٧، والهمع ١/٥٠٦، وشرح الأشموني ١/٤٨٧ .
- (٨٢) ينظر: الإنصاف (م ٢٥) ١٦٩-١٧٦، وشرح المفصل م ٣/٥٦٢-٥٦٣، وشرح ابن الناظم ١٢٣، والجنى الداني ١٣٢، والمغني ١/٣٠٧، ٣٨٥، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٣-٣٢٥، والهمع ١/٥٠٦، والخزانة ٩/٣٢٧، و١٠/٣٦١-٣٦٣، والدرر ٢/١٨٢ (والبيت لم يعرف قائله، ويروى لكميد مكان لعميد) .
- (٨٣) ينظر: الكتاب ١/٢١٧، والجنى الداني ٤٥٨، ٤٩١-٤٩٢، والمغني ١/١٨٤-١٨٥، وجواهر الأدب ٣٢٢ .
- (٨٤) ينظر : المقتضب ٢/٥، ٨، وأسرار العربية ٣٢٨، وشرح المفصل ٣/٤٧٥، ورفص المباني ٢٨٥، والطرز ٢/٣٠١-٣٠٣، والجنى الداني ٢٧٠، ٤٥٨، والمغني ١/١٨٤-١٨٥ .
- (٨٥) ينظر: اللامات ١٤٢، وشرح المفصل م ٢/٩٥-٩٨، وشرح التسهيل ١/٢٤٤-٢٤٥، وشرح الرضي ٣/٧٥-٨٧، ورفص المباني ٤٠٤-٤٠٥، وشرح ابن عقيل ١/١٢٢-١٢٤، وجواهر الأدب ٨٦ .

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- الإتيان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، حيدر آباد ١٣٥٩هـ / ١٣٦١م .

- الأزهية في علم الحروف : الهروي (٤١٥هـ) ، تح : عبد المعين الملوحي ط١- نشر مجمع اللغة

العربية في دمشق ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .

- أسرار العربية : أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) ، تح : محمد بهجة البيطار ، نشر المجمع العلمي

العربي بدمشق ، مطبعة الترقى ، دمشق ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م .

- الأشباه والنظائر : جلال الدين السيوطي ، وضع حواشيه غريد الشيخ - ط٢- نشر دار الكتب

العلمية ، بيروت ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

- الأصول في النحو : أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ) ، تح : عبدالحسين الفتلي ، ج ١ النجف الأشرف

مطبعة النعمان ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م ، وج ٢، بغداد ، مطبعة الأعظمي ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م .

- إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) : أبو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج (٣١١هـ) ، تح : ابراهيم الإبياري ، نشر المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٦٣ .

- أمالي ابن الشجري : ابن الشجري (٥٤٢هـ) - تح : محمود محمد الطناحي ، نشر مكتبة الخانجي

القاهرة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف (مجلد واحد) : أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) ، تح : محمد محيي

الدين عبد الحميد ، نشر المكتبة العصرية ، بيروت ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .

- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد

الحميد ، نشر المطبعة العصرية ، صيدا ، بيروت (د.ت) .

- الإيضاح في شرح المفصل (مفصل الزمخشري ٥٣٨هـ) : ابن الحاجب (٦٤٦هـ) ، تح : موسى

بناي العلي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٨٢م .

- البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي القرشي الأشيلي (٦٨٨هـ) ، تح : عيادة بن عيد الثبتي

ط١- نشر دار الغرب الاسلامي ، بيروت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م

- البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات الأنباري ، تح: طه عبد الحميد طه ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : الأعلام الشنتمري (٤٧٦هـ)
- تح: زهير عبد المحسن سلطان - ط١- نشر دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٢م .
- التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) ، تح: عوض بن حمد القوزي - ط١-
- مطبعة الأمانة ، القاهرة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
- الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ)، تح: علي توفيق الحمد - ط ٥- نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٧ / ١٩٨١م .
- الجنى الداني في حروف المعاني : المرادي (٧٤٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، - ط ١- نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : علاء الدين الأربلي (القرن الثامن الهجري) ، تح: حامد أحمد نيل ، نشر مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٤٠٤ / ١٩٨٤ .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : مصطفى محمد عرفه الدسوقي (بعد سنة ١٢٣٣هـ) ، نشر مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ، القاهرة .
- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على شرح ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصّبّان (١٢٠٥هـ) تح: مصطفى حسين أحمد - ط١- نشر دار إحياء العربية ، مطبعة البابي الحلبي
- حاشية ياسين العلمي على شرح التصريح : ياسين بن زين الدين العلمي الحمصي (١٠٦١هـ) ، مطبوع بهامش شرح التصريح - ط١- مطبعة الاستقامة ، القاهرة ١٩٥٤هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) ، تح: عبد السلام هارون
- ط٤- مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- الخصائص (مجلد واحد) : ابن جنّي (٣٩٢هـ) ، تح: محمد علي النجار - ط٢- نشر عالم الكتب ، بيروت ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م .
- درّة الغوّاص في أوهمام الخواص : القاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ)، تح: عبد الله بن الحسيني - ط ١ - المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع : الشنقيطي (١٣٣١هـ) ، نشر المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت (د. ت) .

- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر - ط ٣ - نشر المؤسسة السعودية بمصر ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : الماقي (٧٠٢هـ) ، تح: أحمد محمود الخراط - ط ٣ -
- نشر دار القلم ، بيروت ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م .
- سر صناعة الإعراب : ابن جني ، تح: حسن هندأوي - ط ١ - نشر دار القلم ، دمشق ١٩٨٥ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل (٧٦٩هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط ٤ - نشر دار الغدير ، قم ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (٦٨٦هـ) ، تح: محمد باسل عيون السود - ط ١ - نشر دار العلمية ، بيروت ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى الأشموني (٩٢٩هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط ٢ - مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩ م .
- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك) : ابن مالك (٦٧٣هـ) ، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون - ط ١ - طبعة هجر ، القاهرة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ م .
- شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهرى (٩٠٥هـ) ، تح: محمد باسل عون السود - ط ١ - نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠ م .
- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ) ، تح: صاحب جعفر أبو جناح ، نشر وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ١٩٨٠ م .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : رضى الدين الاسترأبادي (٦٨٦هـ) ، تح: أحمد السيد سيد أحمد ، نشر المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، (د.ت) .
- شرح شواهد المغني : جلال الدين السيوطي ، نشر دار مكتبة الحياة ، بيروت (د . ت) .
- شرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام الأنصاري ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد - ط ١١ -
- نشر المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣ م .
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، تح: عبد المنعم أحمد هريدي - ط ١ - دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) ، تح: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي ، ط ١ - نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ م .
- شرح المفصل (مفصل الزمخشري ٥٣٨هـ) أربعة مجلدات : ابن يعيش (٦٤٣هـ) ، تح: أحمد

السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة (د . ت) .

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة العلوي اليمني

،

تح : محمد عبد السلام شاهين - ط ١ - نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

- الكتاب : سيبويه (١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام هارون - ط ٣ - مطبعة الخانجي ، القاهرة

١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .

- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل : جار الله محمود الزمخشري

(٥٣٨هـ) ، تصحيح عبد الرزاق المهدي - ط ١ - نشر دار إحياء التراث العربي بيروت (د . ت)

- اللامات : أبو القاسم الزجاجي ، تح : مازن المبارك - ط ٢ - دار صادر ، بيروت ١٤١٢هـ /

١٩٩٢م .

- لسان العرب : ابن منظور (٧١١هـ) ، نشر دار صادر ودار بيروت ١٩٥٦م .

- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني ، تح : علي

النجدي

ناصر وأخريين - ط ٢ - نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

- مشكل إعراب القرآن (مجلد واحد) : مكي بن أبي طالب ، تح : صالح حاتم الضامن ، نشر وزارة

الإعلام العراقية ، بغداد ١٩٧٥م .

- معاني القرآن : الفراء (٢٠٧هـ) ، تح : أحمد يوسف نجاتي وأخريين - ط ٣ - نشر عالم الكتب

بيروت ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- معاني النحو : فاضل السامرائي - ط ٢ - دار الحكمة ١٩٨٩م .

- المفصل في علم العربية : جار الله محمود الزمخشري - ط ٢ - نشر دار الجيل ، بيروت (د . ت) .

- المقتضب : المبرد (٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عظيمه - ط ٣ - نشر لجنة إحياء

التراث الإسلامي القاهرة ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري (٨٣٣هـ) ، أشرف على تصحيحه ومراجعته الشيخ علي

محمد الضباع ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت (د . ت) .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه : الأعلام الشنتمري (٤٧٦هـ) ، تح : زهير عبد المحسن سلطان

- ط ١ - نشر معهد المخطوطات العربية ، الكويت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ثلاثة مجلدات) : جلال الدين السيوطي ، تح : عبد الحميد

هنداوي ، نشر المكتبة التوفيقية ، القاهرة (د . ت) ..